نقض شبهات معاصرة
حول عدالة الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه

إعداد:
محمد رمضان رمضاني
المدرّس بالمعهد الوطني لتكوين الأئمة – بسكرة –
الجزائر

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فلقد كان من فضل الصحابة رضوان الله عليهم على هذه الأمة أن حفظوا لها سنة نبيها صلى الله عليه وسلم بضبطهم لها في الصدور، وبتطبيقهم العملي لها في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته، وبنقلهم لنصوصها إلى أجيال المسلمين من بعدهم، ومن جملة هؤلاء الصحابة الذين حفظوا لنا كنوز السنة والآثار النبوية راوية الإسلام الملهم، وحافظ الأمة المقدَّم أبو هريرة رضي الله عنه، ذلك الاسم الذي اقترن اسمه باسم رسول ربّ العالمين، لِما له من كثرة الرواية وعلو الكعب في الحفظ والإتقان. فلم يخل ديوان من دواوين الإسلام إلاّ واسمه فيه منقوش مرسوم، ولم يمض مجلس من مجالس الذكر والعلم إلاّ وكان لذكره نصيب معلوم، إذ هو أكثر الصحابة رواية للحديث، وأحفظهم له، وأكثرهم تحديثا به، وأعظمهم نشرا له؛ فكان بحقٍ راوية الإسلام الأول دون منازع،

من أجل ذلك اتجهت سهام أعداء الإسلام وخصوم السنة من المستشرقين إلى الطعن فيه وفي عدالته وحفظه، وتبعهم على ذلك من تأثَّر بهم من القرآنيين والعقلانيين المعاصرين والحداثيين .. وغيرهم من خصوم السنة؛ بل وصل الأمر ببعضهم حد التشكيك في إسلامه وإيمانه، ولم يكن الهدف من وراء ذلك هو النيل من شخصه الكريم رضي الله عنه بقدر ما كان الطعن في آلاف النصوص النبوية الثابتة التي نقلها ورواها؛ وإبطال كل الأحكام والآداب التي بنيت عليها.

ولا يخفى على البال أن الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه قديم حيث بدأ مع إبراهيم النظام وبشر المريسي كما ذكر ابن قتيبة – رحمه الله –، لكن الحملة اشتدت عليه في الزمن المتأخر، وأباح بعض المنتسبين للإسلام لأنفسهم اتهام هذا الصحابي في عدالته وحفظه، ولعل بدايات الحملة كانت مع محمد توفيق صدقي في سلسلة مقالاته التي نشرها في "مجلة المنار" بعنوان: (دروس في سنن الكائنات)، تلاه أبو رية الذي وضع مصنفا خاصا ملأه كله بالطعن في أبي هريرة واصفا إياه –كما في عنوانه– بـ (شيخ المضيرة)، وصنع على منواله المرجع الشيعي عبد الحسين شرف الدين الموسوي في كتابه (أبو هريرة الدوسي)، ثم تتابعت الحملة عليه رضي الله عنه هذه الأيام، فصارت الصحف ودور النشر تطالعنا كل يوم بتسويد جديد يزعم فيه صاحبه أنه عثر على ما يدل على أن أبا هريرة كان ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله مما سمعه من مسلمة أهل الكتاب وغيرهم، أو يدعي أنه رضي الله عنه كان متهما من قبل أهل زمانه بالكذب في الحديث ...وغير ذلك مما ستراه في هذا البحث، وبرزت في مضمار الطعن هذا مجموعة من الأسماء مثل: خالد منتصر، مصطفى بوهندي، إبراهيم عيسى، عدنان إبراهيم، ومحمد الباز ... وغيرهم ممن سخروا أقلامهم للطعن في أبي هريرة رضي الله عنه وازدرائه ورميه بكل نقيصة؛ وغاية هؤلاء –كما هو واضح – هو زعزعة ثقة الناس بمرويات هذا الصحابي الجليل، وإيهامهم بالأغاليط

التاريخية على منوال ما زعمه كبير المستشرقين "جوينبول"[1] من: « أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس»[2].

إن النظر في هذه الحملات الشديدة على أبي هريرة رضي الله عنه، والمحاولات – غير المسبوقة– لإسقاط رواياته من خلال الطعن في عدالته والنيل منها؛ يقودنا إلى طرح الأسئلة الآتية:

١. ما أبرز الشبهات والطعون التي أثارها المعاصرون حول عدالة أبي هريرة وأرادوا من خلالها التشكيك في مروياته عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهل بُنيت هذه الطعون على حقائق علمية وشواهد تاريخية صحيحة أم أنها لا تعد كونها دعاوى عريضة لا دليل عليها ولا برهان؟

٢. هل جاء الطاعنون المعاصرون في أبي هريرة رضي الله عنه وعدالته بجديد في ميدان الطعون على هذا الصحابي الراوية، أم أنَّهم عمدوا إلى ما أثاره المستشرقون من قبلهم فأبدؤوا فيه وأعادوا وكرروا شبهات أولئك؛ زاعمين أنها نتاج بحث ذاتي وجهد خاص؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من الإشارة إلى أن قضية الدفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه ضد سهام النقد الموجهة إليه قديم قدم الهجمة عليه رضي الله عنه، حيث اهتم أئمة الإسلام برد الشبهات التي أثيرت حوله في أيامهم كما صنع الأئمة: ابن قتيبة الدينوري، وابن خزيمة، والدارمي، والحاكم النيسابوري ... وغيرهم.

وفي هذا الزمان نشط كثير من العلماء والباحثين في الدفاع عن أبي هريرة، وفي رد الشبهات عن شخصه رضي الله عنه، وكانت كثير من الدراسات وضعت أساسا في مقابل الكتب التي تضمنت طعنا وقدحا في حق هذا الصحابي الجليل؛ فألَّف عبد الرحمن المعلمي اليماني (الأنوار الكاشفة)، ومحمد أبو شهبة كتابه (دفاع عن السنة النبوية)، ومصطفى السباعي سِفره المبارك (السنة النبوية ومكانتها من التشريع) ... هذه الثلاثة تضمنت ردودا قوية على الشبهات التي أثارها محمود أبو رية حول أبي هريرة في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، ثم ألَّف محمد عجاج الخطيب كتابه الماتع (أبو هريرة راوية الإسلام) كردٍّ على كتابي (شيخ المضيرة) لأبي رية، و(أبو هريرة الدوسي) لعبد الحسين شرف الدين الموسوي. ومن أنفس الدراسات التي وضعت لدحض الشبهات حول راوية الإسلام الأول كتاب (دفاع عن أبي هريرة) للشيخ عبد المنعم صالح العزي والذي تتبع فيه كثيرا من الدعاوى المزعومة حول حياة أبي هريرة ونسبه وأصله وقصة إسلامه وموقف الصحابة منه ومن أحاديثه؛ فنقضها وكشف زيفها وتهافتها.

---

[1]– جوينبول تيودور (Th.W. Juynboll): مستشرق هولندي توفي سنة ١٨٦١م انظر: نجيب العقيقي: "المستشرقون"، القاهرة، ١٩٨٠م، ٣٠٦/٢، وخير الدين الزركلي: "الأعلام"، بيروت، ط١٥: ٢٠٠٢م، ٩٥/٢.

[2]– فنسنك وآخرون، "دائرة المعارف الإسلامية"، الإصدار الأول، ترجمة: أحمد الشنتاوي وآخرين، بيروت، ١٩٣٣م، ٤١٨/١.

ومما وقفت عليه من الأبحاث أيضا دراسة متخصصة للأستاذ عبد الله بن عبد العزيز الناصر بعنوان (البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان) اهتم فيها بنقد شبهات بعض أعيان الشيعة حول أبي هريرة رضي الله عنه كشبهات: عبد الحسين شرف الدين ومحمد التيجاني التونسي، وأدرج ضمن بحثه طرفا من طعونات أبي رية، والتي تابعه فيها كثير من المعاصرين.

ومنها أيضا دراسة قام بها فضيلة الدكتور حارث الضاري بعنوان (أبو هريرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه – دراسة حديثة تاريخية هادفة) قدمها له الدكتور عمر سليمان الأشقر، ترجم فيها لأبي هريرة ذاكرا فضائله ومناقبه، ودحض فيها بعض الشبهات المتصلة بشخصه رضي الله عنه وعدالته.

وما حاولته في بحثي هذا هو التعرض لأبرز الشبهات التي أغفلت في الدراسات السابقة، أو لتلك التي لم تنل – حسب رأيي – حظها اللازم من المناقشة خصوصا أنها من أبرز ما يكرر هذه الأيام على لسان وأقلام الطاعنين في أبي هريرة رضي الله عنه.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الروايات والشواهد التي استدل بها خصوم أبي هريرة، والتي حسبوها أدلة على مزاعمهم؛ فبيان عدم دلالتها إما من جهة الثبوت أو المعنى فيه إبطال لكل من استدل بها سابقا، أو سيحتج بها لا حقا.

كما تهدف إلى إبراز العلاقة بين ما يثيره خصوم أبي هريرة اليوم من شبهات حول عدالته، وبين ما أثاره المستشرقون من محرري دائرة المعارف الإسلامية وغيرهم مثل "جولد سيهر" و"جوينبول" مما يساعد على التأكد من صحة ادعاء كثير من خصوم أبي هريرة من أن النتائج التي وصلوا إليها هو حصيلة بحث ذاتي وإبداع شخصي ليس لأحد يدٌ فيه.

وهدف هذه الدراسة الرئيس هو الدفاع عن جناب السنة المطهرة من محاولات الرد والرفض؛ إذ الطعن في أبي هريرة ليس مقصودا لذاته بل الهدف منه هو إبطال آلاف الأحاديث التي رواها – وإن كانت في أعلى درجات الصحة – وبالتالي نقض كل الأحكام التي بنيت عليها.

وبناء على إشكالية الدراسة، ونظرا في المادة العلمية المجموعة فقد رأيت أن أقسم البحث إلى مطالب خمسة استعرضت فيها أهم الشبهات المعاصرة المثارة حول عدالة أبي هريرة رضي الله عنه، وختمت البحث بمطلب أبرزت فيه سبب وفرة أحاديث هذا الصحابي الراوية رغم تأخر إسلامه؛ إذ ذاك هو سبب الاستشكال الذي وقع لكثير من الناس .

المطلب الأول: دعوى أن أبا كان يُصرع وأن صرعه أورث لديه ضعفا في العقل وجنونا

هذه من الدعاوى التي يراد من خلالها الانتقاص من شخص أبي هريرة، حيث يزعم أصحابها أنه رضي الله عنه كان مبتلى بشيء من الجنون وخفة العقل، وزعموا أن ذلك أورث لديه ضعفا في الحفظ؛ أرادوا من خلال ذلك التشكيك في صحة سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، كأن شطرا مما رواه إنما هو اختلاق أملاه عليه جنونه[1].

والواقع الصحيح أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يُصرع ..نعم، لكن صرعه لم يكن ناتجا عن جنون أو مس، أو خفة في العقل حتى يُشَك في مروياته من أجل ذلك، لكنه كان بسبب الجوع الشديد الذي كان يعانيه، ولا يخفى على ذوي الحجى أن الجوع الشديد يورث وهناً في البدن لا يقوى معه صاحبه على الحركة، وهذه الحقيقة واضحة جلية أخبر بها أبو هريرة نفسه، فقد أخرج البخاري في صحيحه[2] عن محمد بن سيرين قال: كنا عند أبي هريرة وعليه ثوبان مُمَشَّقَان[3] من كتان، فتمخط فقال: « **بخ بخ[4] أبو هريرة يتمخط في الكتان، لقد رأيتني وإني لأخِرُّ بين منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حجرة عائشة مغشيا علي، فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي، ويرى أني مجنون، وما بي من جنون إلا الجوع** ». وكذا ما أخرجه البخاري[5] أيضًا عنه أنه قال: «**أصابني جَهْدٌ شديد فلقيت عمر بن الخطاب، فاستقرأته آية من كتاب الله، فدخل داره وفتحها علي، فمشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي فقال: يا أبا هريرة. فقلت: لبيك يا رسول الله وسعديك، فأخذ بيدي فأقامني وعرف الذي بي، وانطلق إلى**

---

[1]- انظر: محمد توفيق صدقي: "دروس سنن الكائنات (الجزء الرابع)"، منشور بمجلة بالمنار، مصر، ط٢: ١٣٢٧م، ٤٥٨/١٨(هامش)، وعبد الحسين شرف الدين الموسوي: "أبو هريرة الدوسي"، ص١٨٦.

[2]- كتاب الاعتصام، باب ما ذكر النبي وحض على اتفاق أهل العلم، رقم٧٣٢٤.

[3]- الثوب الممشق: هو الثوب المصبوغ بالمشق، والمشق هو طين أحمر يستعمل في صبغ الثياب. انظر: الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود، "الفائق في غريب الحديث"، ت: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ٣٦٨/٣، وابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ت: محمود الطناحي وطاهر احمد الزاوي، بيروت، ٣٣٤/٤، وابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، ت: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الحطيب، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٣٠٧/١٣.

[4]- بخْ بخْ: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكنت خاؤه نحو: بلْ، وهلْ ... وقيل بخٍ بالخفض والتنوين فمن فعل ذلك شبهها بالأصوات: بصهٍ ومهٍ، ونحو ذلك، وقال ابن السكيت: بخ بخ، وبَه بَه بمعنى واحد. الحميدي: محمد بن أبي نصر الأزدي، "تفسير غريب ما في الصحيحين"، ت: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، القاهرة، ١٤١٥هـ، ص١٦٦.

[5]- كتاب الأطعمة، باب قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٧]، رقم٥٣٧٥.

رحله فأمر لي بِعُسٍّ[1] من لبن فشربت منه، ثم قال: عد يا أبا هر. فعدت وشربت، ثم قال: عد. فعدت وشربت، حتى استوى بطني ».

فإغماؤه ــ إنما كان من شدة الجوع الذي كان يقاسيه، ولم يكن لشيء آخر أبدا، ولذلك تعقَّب الإمام محمد رشيد رضا – رحمه الله – محمد توفيق صدقي في مجلته "المنار" وعلق مجيبًا عن هذه الشبهة بقوله:« وأما كلام الكاتب [أي: صدقي] في أبي هريرة رضي الله عنه، فهو كلام من يسيء الظن، فَجَمَعَ من الأقوال ما يؤيد ظنه، وفي نُقُولِهِ نظر، فأما الصرع أو الإغماء فقد صح أنه كان من الجوع لا من المرض »[2].

وقال الشيخ مصطفى السباعي: « ولقد افترى على الحق من زعم أن أبا هريرة كان مصابا بالصرع استنادا إلى كلمة « أُصرع» الواردة في هذا الأثر، فقد فسر أبو هريرة هذا الصرع بأنه صرع جوع وفاقة، لا صرع جنون ومرض، وأيضا فالذين تكلموا عن حياة أبي هريرة من المؤرخين المسلمين لم يذكروا لنا أي شيء عن إصابته بهذا المرض »[3].

فغض الطرف عن الروايات الثابتة التي تبين بوضوح السبب الحقيقي للصرع الذي كان ينتاب أبا هريرة رضي الله عنه أحيانا – وهو الجوع الشديد المضني للجسد–، ومن ثم الزعم – على سبيل الطعن والانتقاص– أن ذلك إنما كان نتيجة جنون وخفة في العقل؛ هو صنيعٌ لا يُحفَلُ به كونه ناتج عن اتباع الهوى لا أكثر.

المطلب الثاني: دعوى الارتياب العام لأهل عصره في حديثه واعتراف أبي هريرة بذلك:

ملخص هذه الشبهة أن الصحابة والتابعين أنفُسُهم كانوا يشكون في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ويرتابون من كثرة مروياته، وذلك بشهادة أبي هريرة – نفسه – حين قال: « **إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة** »[4].

وهذه الشبهة رائجة جدا في كتابات المستشرقين وأذنابهم من أعداء هذا الدين، فقد قررها المستشرق "جوينبل" حين قال: « إن الثقة ببعض كبار الصحابة لم يكن من الأمور المسلمة عند الجميع في أول الأمر، ولهذا نجد أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس»[5]. وتبعه على ذلك الأستاذ أحمد أمين في

---

[1]– العس: قدح كبير وجمعه عساس. ابن الأثير، "النهاية"، ٢٣٦/٣.

[2]– محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ٤٥٨/١٨(هامش).

[3]– مصطفى السباعي، "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، بيروت، ١٩٨٥م، ص٣٢٥.

[4]– أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم١١٨، وفي كتاب العمل في الصلاة، باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة، رقم١٢٢٣، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب جعفر بن أبي طالب، ٣٧٠٨، ومسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة الدوسي ــ، ١٩٤٠/٤، رقم٢٤٩٣.

وقد أخرج البخاري أجزاء منه في مواضع أخرى كثيرة، وقد اقتصرت في التخريج على ما ورد فيه استغراب الناس لكثرة أحاديثه، وجواب أبي هريرة عن ذلك .

[5]– فنسنك وآخرون، "مرجع سابق"، ٣٣٧/٧.

كتابه (فجر الإسلام)[1]. كما كررها كثير من الطاعنين في هذا الصحابي الجليل بناء على بعض الآثار والروايات التي تَوَهَّمَ هؤلاء أنها دالة على أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن مُصَدَّقًا عند إخوانه من الصحابة، وممن تحمس هذه الدعوى محمود أبو رية حيث قرَّره في كتابه (شيخ المضيرة)، ثم زعم أن هذا الأمر – أي اتهام الصحابة لأبي هريرة – مما لا خلاف فيه فقال: « مما لا خلاف فيه أنا أبا هريرة قد ناله من طعن الصحابة، ومن بعدهم ما لم ينل مثله ولا بعضه صحابي آخر، وقد ثبت أن عمر، وعليا، وعثمان، وعائشة، وغيرهم من كبار الصحابة قد كذبوه في وجهه »[2].

ومن قبل أبي رية زعم المرجع الشيعي عبد الحسين العاملي الموسوي مثل ذلك حيث قال في كتابه "أبو هريرة": «أنكر الناس على أبي هريرة واستفظعوا حديثه على عهده إذ أفرط في الاكثار وانفرد باسلوب خاص يوجب الشك فيه فلهذا وذاك كاشفه الناس وأنكروا عليه من حيث كمية حديثه ومن حيث كيفيته».

ويكرر مصطفى بوهندي هذا الزعم فيقول كما في كتابه "أكثر أبو هريرة": « إن هذه الروايات التي يرويها أبو هريرة نفسه عن أقوال الناس ومزاعمهم بشأن إكثاره من الرواية تبين إلى أي مدى كان هذا الموضوع مثارا في عصره ومن طرف معاصريه»[3].

وكما هو المعتاد فإن هؤلاء الكتاب يوهمون قراءهم أن النتائج التي توصلوا إليها هي من بنات أفكارهم، ومن بحثهم الخاص وجهدهم الذاتي[4]، وقد مر معنا قريبا تقرير المستشرق "جوينبل" لهذه الشبهة، وإليك ما قاله كبير المستشرقين "جولد سيهر"؛ لتعلم أن المعين الذي يغرف منه أبو رية وأمثاله هو معينٌ واحدُ.

يقول " جولد سيهر" عن أبي هريرة: « ويظهر أن علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائما ... قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة، والذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر ... وقد اضطر أحيانا أن يدفع عن نفسه تقول الناس. كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك »[5].

---

[1]– ص٢٦٩، وينظر مناقشة السباعي له في (السنة ومكانتها) ص٣٤٣-٣٤٦.

[2]– محمود أبو رية، "شيخ المضيرة أبو هريرة"، بيروت، ط٤: ١٤١٣هـ، ص١٤٥.

[3]– مصطفى بوهندي، "أكثر أبو هريرة"، ط١: ٢٠٠٢م، ص١٢.

[4]– قال الأستاذ محمد أبو شهبة في (دفاع عن السنة)، مصر، ط١: ١٩٨٩م، ص١٢٣– مبينا حقيقة أبي رية هذا وأن شبهه كلها مسروقة من كلام المستشرقين – : « ولا تعجب من هذا، فإن أبا رية قد أخذ كلام "جولد سيهر" ونفخ فيه ما شاء له هواه وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة، ومن الكذب سرابا يظنه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته، دعي متطاول اللسان، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس، وآرائهم، ويتبجح بها لنفسه ».

[5]– جولد سيهر، "المذاهب الإسلامية في التفسير"، ترجمة: عبد الحليم النجار، مصر– بغداد، ١٣٧٤هـ، ص٨٦، ٨٧.

وهذا الافتراء الكاذب والزعم الباطل ليس وليد اليوم، بل هو قديم، فقد زعم إبراهيم النظام المعتزلي أن أبا هريرة كان متهما بالكذب عند الصحابة كعمر، وعثمان، وعلي، وعائشة[1]، وزعم بشر المريسي مثل ذلك أيضا، وكذا فعل أبو جعفر الإسكافي المعتزلي وأبو القاسم البلخي[2].

وعند النظر في كُتُبِ من أثار هذه الشبهة أو كرَّرَها؛ نجد أنهم اعتمدوا جميعا على نفس الآثار والروايات عن بعض الصحابة، والتي توهموا من خلالها أن هؤلاء كانوا يرتابون في أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأنهم كانوا يكَذّبونه.

وقبل أن نسوق هذه الروايات لا بد من الإشارة إلى مسألتين مهمتين:

الأولى: أن الاستغراب والاستنكار لا يقتضي الاتهام بالكذب، ولا تسلب بمجرده العدالة، لأن من التهم ما قد يكون مبنيا على شبهات وأوهام.

الثانية: أن أبا هريرة قد أجاب عن سبب هذا الإكثار وهو ملازمته الشديدة للنبي صلى الله عليه وسلم وهو ما لم يكن متاحا للمهاجرين والأنصار، لأنهم كانوا أصحاب تجارة وفلاحة مشغولون بزرعهم وأموالهم حيث قال رضي الله عنه: « **إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما: أيكم يبسط ثوبه فيأخذ من حديثي هذا ثم يجمعه إلى صدره، فإنه لم ينس شيئا سمعه. فبسطت بردة علي حتى فرغ من حديثه، ثم جمعتها إلى صدري، فما نسيت بعد ذلك شيئا حدثني به** »[3].

وسيأتي مزيد بيان في أسباب كثرة حديثه رضي الله عنه في القسم الأخير من هذا البحث.

وأسوق الآن جملة الروايات والآثار التي استدل بها أصحاب هذه الشبهة على دعواهم وهي ارتياب الصحابة في صدق أبي هريرة رضي الله عنه، متبعينها بالمناقشة:

---

[1]- انظر: ابن قتيبة: عبد الله بن مسلمة، "تأويل مختلف الحديث"، ت: محمد عبد الرحيم، بيروت،١٤١٥هـ، ص٣٢. وقد وصف ابن قتيبة النظام بأنه كان « شاطرا من الشطار، يغدو على سكر، ويروح على سكر، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش والشائنات » انظر: ص٢٨.

[2]- انظر: عبد الرحمن المعلمي،"الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة المحمدية" من الزلل والتضليل والمجازفة"، بيروت، ١٤٠٢هـ، ص١٥٢، وعبد المنعم العلي، "دفاع عن أبي هريرة"، بيروت-بغداد، ط٢: ١٩٧٣م، ص١١٩.

[3]- أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، ٥٤/١٦.

أولاً: قول أبي هريرة رضي الله عنه: « ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتهتدوا وأضل»[1]. **وقوله – لما قيل له: أَكْثَرْتَ –. فقال: « لو حدثتكم بكل ما سمعت لرميتموني بالقشع – أي الجلود – »**[2].

يقول أبو رية – بعد سياقه هذه الرواية – « ونحن لا يعنينا من هذا الحديث إلا اعترافه الصريح بأنهم كانوا يتهمونه بالكذب، وأن الاتهام قد استفاض بين الناس حتى أصبح يلاحقه في كل مكان »[3].

ويقول مصطفى بوهندي: « إن هذه الروايات التي يرويها أبو هريرة نفسه عن أقوال الناس ومزاعمهم بشأن إكثاره من الرواية تبين إلى أي مدى كان هذا الموضوع مثارا في عصره ومن طرف معاصريه »[4].

ومن أفضل من أجاب عن هذه الشبهة السيد محمد رشيد رضا – رحمه الله – في مناقشته لأحد القساوسة المبشرين المستدلين بهذا الأثر على مثل ما استدل به أبو رية وغيره،... قال – رحمه الله –: «كان أبو هريرة يعلم أن كثيرًا من الناس لا يصدقون الروايات التي تستبعد عقُولهُم وقوعها، وإن كانت جائزة في نفسها، فيتوقع أن يكذبوه إذا هو حدث بها، ويظنون أنه عزاها إلى الرسول لأجل قبولها، وكان يعتقد أن بني أمية يقتلونه إذا هو حدث بكل ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم عن أحداثهم ومفاسدهم، وهذا هو مراده بقوله الذي رواه عنه البخاري في صحيحه[5]: «**حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين من العلم، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقُطع مني هذا البلعوم – يشير إلى عنقه–** »[6].

ثم نقل رشيد رضا تفسير الحافظ ابن حجر للوعاء الذي لم يبثه بين الناس، حيث قال: «وَحَمَلَ العلماءُ الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبين أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضه، ولا يصرح خوفًا على نفسه منهم، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان[7]. يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، واستجاب الله دعاء أبي هريرة، فمات قبلها بسنة »[8].

---

[1]– أخرجه بهذا اللفظ: مسلم في (الصحيح)، كتاب اللباس والزينة، باب إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا خلع فليبدأ بالشمال، ٣/١٦٦٠، رقم٢٠٩٨.

[2]– أخرجه أحمد في (المسند)، ١٦/٥٦٣، وابن سعد في (الطبقات)، ٢/٣٦٤، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)، ١/٣٨١.

[3]– أبو رية، "شيخ المضيرة"، ص١٦٦، وينظر: مصطفى بوهندي، "مرجع سابق"، ص١٢.

[4]– مصطفى بوهندي، "مرجع سابق"، ص١٢.

[5]– في كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم ١٢٠.

[6]– محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ١٩/٤١،٤٠.

[7]– أخرجه الطبراني في (الأوسط)، ٢/١٠٥، وضعفه الألباني في (ضعيف الجامع) رقم ٦٢١٠.

[8]– ابن حجر، "فتح الباري"، ١/٢١٦.

قلت: نقل الإمام ابن بطال عن المهلب، وأبي الزناد أن الوعاء الذي لم يبثه أبو هريرة «كانت أحاديث أشراط الساعة، وما عَرَّفَ به صلى الله عليه وسلم من فساد الدين، وتغيير الأحوال، والتضييع لحقوق الله تعالى ... وكان أبو هريرة يقول: **(لو شئت أن أسميهم بأسمائهم، فخشي على نفسه ، فلم يُصَرِّح)**»[1].

قال الإمام الذهبي: « هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول أو الفروع، أو المدح أو الذم، أما حديث يتعلق بحل أو حرام؛ فلا يحل كتمانه بوجه فإنه من البينات والهدى»[2].

لكن الشيخ طاهرا الجزائري لم يرتض هذا التفسير للوعاء غير المبثوث فقال : « وفي كون المراد به هذا فيه نظر؛ لأنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة كتمانه من جميع الناس، بل كان أظهره لبعض الخواص منهم، على أن الذي كتمه أبو هريرة لو كان مما يتعلق بالدين؛ لكان غايته أن يكون بمنزلة المتشابه، والمتشابه موجود في الكتاب العزيز، وهو يُتْلَى على الناس كلهم في كل حين، وقد روى أبو هريرة كثيرا من الأحاديث المتشابهة »[3].

ثم ساق بعض الأحاديث التي رواها أبو هريرة في العقائد مما يرى الشيخ أنه من المتشابه، ثم قال: « وقد كان مالك يترك أحاديث كثيرة لكونها لا يؤخذ بها، ولم يتركها غيره، فله في ذلك مذهب، وغاية ما يعتذر له أن يقال: كره أن يتحدث بذلك حديثا يفتن المستمع الذي لا يحمل عقله ذلك، وأما إن قيل إنه كره التحدث بذلك مطلقا فهذا مردود »[4].

لكن الأمر كما قال رشيد رضا ليس فيه أي تكذيب أو إنكار، إنما هو استغراب البعض من كثرة حديثه لا غير، وقد « كان من الطبيعي أن يثير تدفق أبي هريرة في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا التدفق العجيب – مع ما علم من تأخر إسلامه – الغرابة في نفوس بعض التابعين أو من كان بعيدا عن محيط المدينة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن يقولوا: ما بال أبي هريرة يكثر الحديث، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكثرون مثله؟ سؤال يرد على أذهانهم فيوجهونه إلى أبي هريرة، لا شكا ولا تكذيبا، ولكن رغبة في إزالة هذا العجب من نفوسهم، فيكشف لهم أبو هريرة السبب ... فإذا هو راضون مطمئنون، فأين تجد الإكثار من نقدهم له؟ ...ثم أين الشك في صدقه وحفظه؟ إن كل ما في الحديث سؤال يدل على الاستغراب من كثرة حديثه، ومتى كان الاستغراب تكذيبا»[5].

---

[1]– ابن بطال: أبو الحسن علي بن خلف، "شرح صحيح البخاري"، ت: أبو تميم ياسر بن عبد الله بن إبراهيم، الرياض، ط٢: ٢٠٠٣م، ١/١٩٥.

[2]– الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء"، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت، ط٣: ١٩٨٥م، ٢/٥٩٧.

[3]– طاهر الجزائري، " توجيه النظر إلى أصول الأثر"، مصر، ط١: ١٩١٠م، ص١١.

[4]– نفس المرجع، ص١١.

[5]– السباعي، "مرجع سابق"، ٣٤٤.

ثانيا: قوله عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لأبي هريرة: إنك تحدث بشيء ما سمعته. فقال لها: «يا أماه ..شغلتك المكحلة والمرآة »[1].

يعتبر قول أم المؤمنين رضي الله عنها هذا من أكثر ما استدل به الطاعنون في أبا هريرة على تكذيب الصحابة له وإنكارهم لكثرة حديثه، حيث نجد مصطفى بوهندي – مثلا – يقول – بعد أن ساق هذه الرواية –: « وتبعا لهذه الروايات فإن أمنا عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت من بين المحتجين على أبي هريرة وكثرة روايته، وأكدت أنه كان يحدث بأحاديث ما سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ورغم ما في هذا الجواب من التعريض بأمنا عائشة رضي الله عنها وسوء الأدب معها؛ فإنه لا يستطيع أن يبرر إكثار أبي هريرة للحديث بل إنه يزيد التهمة قوة ورسوخا ... »[2].

وكرر خالد منتصر هذا الزعم الباطل في مقاله (الكمبيوتر يحاكم أبا هريرة)، حيث ذكر قائمة ممن يرى أنهم كان يرتابون في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ثم قال: « ... وأيضاً أم المؤمنين عائشة التي كانت أكثر المهاجمين شدة»[3].

ونجد الاستشهاد بهذه الرواية أيضا في مصادر الشيعة، والمعاصرين منهم على وجه الخصوص، فنجد أن "السيد حسين رجا" استشهد بها بعد أن قرر قبلها أن أم المؤمنين رضي الله عنها « كانت تناقض أبا هريرة وتكذبه في الحديث ..»[4].

ومن قبله قال العاملي: « لما أتى أبو هريرة عنه (صلى الله عليه وآله) ما لم يأت بمثله من صحبه – من جلة الصحابة – والسابقين الأولين إليه؛ اتهموه وانكروا عليه وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك ومن سمعه معك؟ وكانت عائشة أشدهم انكارا عليه لتطاول الأيام بها وبه ... وكان من إنكار عائشة على أبي هريرة الذي ذكره ابن قتيبة آنفا أنها قالت له يوماً: إنك لتحدث حديثا ما سمعته من النبي (صلى الله عليه وآله)؛ أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار! فقال لها ... »[5] ثم ساق الرواية.

والواقع أنه ليس في هذه الرواية التي استدل بها هؤلاء الطاعنون أي تكذيب من عائشة لأبي هريرة، بل فيه إقرارها لجوابه عن سبب كثرة أحاديثه حين قالت – بعد جوابه –: « لَعَلَّه »، وجواب أبي هريرة « يدل على قوة إدلاله بصدقه، ووثوقه بحفظه، ولو كان عنده أدنى تردد في صدقه وحفظه؛ لاجتهد في الملاحظة، فإن المريب

---

[1]– أخرجه الحاكم في (المستدرك)، ٦٢٥/٣، وقال: « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)، ٣٥٣/٦٧، وصحح إسناده ابن حجر في (فتح الباري) ٧٦/٧.

[2]– مصطفى بوهندي، "مرجع سابق"، ص١٩.

[3]– خالد منتصر، "الكمبيوتر يحاكم أبا هريرة"، منشور في (رزو اليوسف)، عدد: ٣٧٤٢، بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٦م.

[4]– السيد حسين رجا، "دفاع من وحي الشريعة ضمن دائرة السنة والشيعة"، طهران، ط١: ٢٠٠٠م، ص٣٢٩.

[5]– محمد الحر العاملي، "وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة"، ت: مؤسسة آل البيت، قم، ط١: ١٤٠٩هـ، ٤٢،٤١/١.

جبان، وسكوت عائشة، بل قولها: لعله. أي لعل الأمر كما ذكرت يا أبا هريرة؛ يدل دلالة واضحة أنه لم يكن عندها ما يقتضي اتهام أبي هريرة »[1].

وقد كانت عائشة رضي الله عنها تستدرك على الكثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعلي، وابن عباس، وابن عمر، بل أحيانا على أبيها أبي بكر، وعمر، فهل كانت – يا ترى– تُكَذِّبُ هؤلاء جميعا وتتهمهم!؟ وقد جمع كل تلك الاستدراكات، وبَيَّنَ وجه الصواب فيها الإمام الزركشي في كتابه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)[2].

كما يظهر أن عائشة قد اقتنعت بإجابة أبي هريرة، إذ لم ترد أو تعلق عليه بشيء لما فيه من صراحة وواقعية، وبهذا يتضح أن استدراكها ما هو إلا تساؤل أرادت منه الجواب عليه، فلما أجابها به عرفت أن عنده ما ليس عندها، وأنه سمع ما لم تسمعه، ورأى ما لم تره[3].

يقول السيد رشيد رضا – رحمه الله – :« والظاهر من جواب أبي هريرة أنها أنكرت حديثًا رواه، لأنها لم تسمعه هي من النبي صلى الله عليه وسلم، ومثل هذا وقع لها في أحاديث غير واحد من الصحابة ...والجواب المشهور عند العلماء في مثل هذه المسألة أن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ»[4].

ومما يدحض الزعم القائل أن عائشة رضي الله عنها كانت تُكَذِّبُ أبا هريرة ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[5] عن عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ «**أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ طَلَعَ خَبَّابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ، فقال: يا عبد اللَّهِ بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من خرج مع جنازة من بيتها، وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها، ثم رجع، كان له من الأجر مثل أحد» فأرسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت: وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده، حتى رجع إليه الرسول، فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة. فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض، ثم قال: لقد فرَّطنا في قراريط كثيرة** ».

ففي هذه الرواية تصديق عائشة لأبي هريرة، فهل يقال أنها كانت تتهمه، ثم تصفه بالصدق ؟!

ومهما يكن فإنه لا دليل في هذه القصة على ما استدل به خصوم أبي هريرة المعترضين من أن الصحابة كانوا يكذِّبُون أبا هريرة رضي الله عنه.

---

[1]– المعلمي، "مرجع سابق"، ص١٧٧.

[2]– الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر، "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، ص١٠٢.

[3]– ينظر: محمد عجاج الخطيب، " أبو هريرة راوية الإسلام"، مصر، ١٩٨٢م، ص٢١٩.

[4]– محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ٤٢/١٩.

[5]– كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، ٦٥٣/٢، رقم٩٤٥.

ثالثا: قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد، أو كلب ماشية. قيل له: إن أبا هريرة كان يقول: أو كلب زرع. فقال ابن عمر: إن أبا هريرة له زرع »[1].

قال أحمد أمين واصفا قول ابن عمر: « إن أبا هريرة له زرع » بأنه: « نقد من ابن عمر لطيف في الباعث النفسي »[2].

قال السباعي: « يريد أن ابن عمر يتهم أبا هريرة بزيادة (أو كلب زرع) في لفظ الحديث لأنه كان صاحب زرع، فزادها تبريرا لاتخاذه الكلب لزرعه »[3].

وقد تفطن كثير من الأئمة المتقدمين إلى إمكانية استغلال هذا الحديث للطعن في أبي هريرة رضي الله عنه من قبل خصومه، فأجابوا عن وجه هذه الدعوى في شرحهم لهذه الرواية وبينوا أن لا دليل فيها على ما قد يتوهمه البعض من أن ابن عمر قال ذلك القول على سبيل التهمة لأبي هريرة.

قال الحافظ ابن عساكر: « قول ابن عمر هذا لم يُرد به التهمة لأبي هريرة، وإنما أراد أن أبا هريرة حفظ ذلك لأنه كان صاحب زرع، وصاحب الحاجة أحفظ لها من غيره»، ثم أسند إلى أبي سليمان الخطابي قوله: « قد زعم بعض من لم يسدد في قوله .... لحسن الظن بسلفه، أن ابن عمر إنما أخرج قوله هذا مخرج الطعن على أبي هريرة، وأنه ظن به التزيد في الرواية لحاجته إلى حراسة الزرع ... والأمر فيما زعمه بخلاف ما توهمه، وإنما ذكر ابن عمر هذا تصديقا لقول أبي هريرة، وتحقيقا له، ودل به على صحة روايته وثبوتها، إن كان كل من صدقت حاجته إلى شيء؛ كبرت عنايته به، وكثر سؤاله عنه ». قال ابن عساكر شارحا كلام الخطابي: «يقول: إن أبا هريرة جدير بأن يكون عنده هذا العلم، وأن يكون قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لحاجته إليه إذ كان صاحب زرع، يدل على صحة ذلك فتيا ابن عمر بإباحة اقتناء كلب الزرع بعدما بلغه خبر أبي هريرة »[4].

وقال الإمام النووي رحمه الله: « ليس في هذا توهينا لرواية أبي هريرة ولا شكا فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث؛ اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من

---

[1]- أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها غلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، ٣/١٢٠٠، رقم١٥٧١، و٣/١٢٠٣، رقم١٥٧٥.

[2]- أحمد أمين، "ضحى الإسلام"، القاهرة، ط٧، ٢/١٣٢.

[3]- السباعي، "مرجع سابق"، ص٣١٨.

[4]- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن، "تاريخ مدينة دمشق"، ت: محب الدين أبي سعيد العمروي، بيروت، ١٤١٥هـ، ٦٧/٣٤٨. (بتصرف يسير).

أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة [أي زيادة: زرع] من رواية ابن مغفل[1]، ومن رواية سفيان بن أبي زهير[2] عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكرها مسلم من رواية أبي الحكم واسمه عبد الرحمن بن أبي نعيم البجلي[3]، عن ابن عمر؛ فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة، وتحققها عن النبي صلى الله عليه وسلم رواها بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فرواها، ونسيها في وقت فتركها، والحاصل أن أبا هريرة ليس منفردا بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة »[4].

قال الحافظ ابن حجر: « وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير، وعبد الله بن مغفل، وهو عند مسلم »[5].

وقال محمد عجاج الخطيب: « لقد تسرع هؤلاء في الحكم على أبي هريرة وعلى حديثه، وحملوا كلام ابن عمر على أنه طعن في أبي هريرة، والواقع غير ما ذهبوا إليه، وليس في قول ابن عمر تكذيب لأبي هريرة، فكل ما في الأمر أن أبا هريرة حفظ هذا الحديث لأن عنده زرعا »[6].

فهذا هو سر تلك الزيادة، وليس فيها أي دليل على تكذيب ابن عمر لأبي هريرة، بل فيها بيان لسبب تلك الزيادة عند أبي هريرة، وهي أنه كان صاحب زرع يهمه معرفة أحكامه، وقد بين النووي ومن بعده ابن حجر أن تلك الزيادة لم ينفرد بها أبو هريرة حتى يقال أنها من كيسه، بل وافقه عليها صحابيان جليلان هما: عبد الله بن مغفل، وسفيان بن زهير، وحديثهما عند مسلم.

وبهذا يتبين أن تلك الزيادة لم تكن « نتيجة دافع نفسي، أو عامل شخصي كما ظن وذهب إليه الأستاذ أحمد أمين، وما كان أبو هريرة ليكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان في ذلك نجاته »[7].

رابعا: قول ابن عمر: « لقد أكثر أبو هريرة». فقال له مروان بن الحكم: أتنكر شيئا مما يقول؟ قال: «لا، ولكن اجترأ وجبنا »[8].

---

[1]- أخرجها مسلم في (الصحيح)، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، ١٢٠١/٣، رقم١٥٧٣.

[2]- أخرجها مسلم في (الصحيح)، في الكتاب والباب نفسه، ١٢٠٤/٣، رقم١٥٧٦.

[3]- أخرجه مسلم في (الصحيح)، في الكتاب والباب نفسه، ١٢٠٢/٣، رقم١٥٧٤.

[4]- النووي: أبو زكريا يحي بن شرف، "شرح صحيح مسلم"، القاهرة، ط١: ١٣٤٧هـ، ٢٣٦/١٠.

[5]- ابن حجر، "فتح الباري"، ٠٦/٥.

[6]- محمد عجاج الخطيب، "أبو هريرة راوية الإسلام "، ص٢٣٩.

[7]- نفس المرجع، ص٢٣١.

[8]- أخرجه أبو داود في (السنن)، كتاب الصلاة، باب الاضطجاع بعدها، ٣٣/٢، وابن حبان في (الصحيح - إحسان)، ٢٢٠/٦، وابن خزيمة في (الصحيح)، ١٦٧/٢، والحاكم في (المستدرك)، ٦٢٦/٣، والبيهقي قي (السنن الكبرى) ٦٤/٣ =

هذا الأثر كذلك مما استدل به على إنكار الصحابة كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأي قارئ لهذه الرواية – مهما كانت ثقافته–؛ يفهم منه عكس ما أراد منه الطاعنون، وذلك لأن دلالته صريحة جدا في تبرئة ابن عمر لأبي هريرة، بل نفيه التهمة عنه، لما سأله مروان بن الحكم: « أتنكر شيئا مما يقول ؟» أجاب ابن عمر بالنفي، وأضاف مبينا سبب كثرة حديثه وهو جرأته رضي الله عنه في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم، أو جرأته في التحديث، ثم كيف يقال: إن ابن عمر كان يُكَذِّب أبا هريرة، وقد ثبت عنه قوله: « **يا أبا هريرة، أنت كنت ألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأحفظنا لحديثه** ». وفي رواية: « **وأعلمنا بحديثه** »[1].

هذه أبرز الروايات التي استدل بها خصوم أبي هريرة المحْدَثُون على ارتياب الصحابة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهي –كما رأيت – لا تدل – ألبتة – على ما زعموه، بل فيها – لمن تأملها – الدلالة الواضحة على تصديقهم له، وإقرارهم بحفظه وضبطه.

المطلب الثالث: دعوى أن أبا هريرة أخذ أحاديثه عن كعب الأحبار وغيره من مسلمة أهل الكتاب ثم نسبها للنبي صلى الله عليه وسلم:

هذه التهمة رائجة جدا في كتب الطاعنين في الصحابي الجليل أبي هريرة، حيث يزعمون أنه رضي الله عنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا من الأحاديث التي سمعها من كعب الأحبار وغيره من أهل الكتاب، وهذا اتهام صريح لأبي هريرة بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

ولعل أول من قرر هذه الفرية كبير المستشرقين "جولد سيهر" في كتابه (المذاهب الإسلامية في التفسير) وفي أكثر من موضع[2]. ثم تبعه على ذلك من تبعه؛ فنجد مصطفى بوهندي – مثلا – يصف أبا هريرة بأنه: «انتصب للفتوى والتحديث مما جمعه من الصحابة وأهل الكتاب وغيرهم؛ مدعيا أنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم »[3].

ثم يواصل متهكما: « ... فهل كان أبو هريرة طالب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم طالب علم توراة من كعب الأحبار؟ وهل كان عالما يأخذ مباشرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم كان طال رواية يأخذها من كل

= قال الألباني في (صحيح أبي داود) ٤٢٩/٤: « إسناده صحيح على شرط الشيخين، وكذا قال النووي». وصححه الأرنؤوط في تحقيق (صحيح ابن حبان) ٢٢٠/٦، وصحح إسناده الأعظمي في تحقيق (صحيح ابن خزيمة).

[1]– أخرجه أحمد في (المسند)، ٢١/٨، وعبد الرزاق في (المصنف)، ٤٥٠/٣، والترمذي في (السنن)، كتاب المناقب، باب مناقب أبي هريرة ـ، ٦٨٤/٥، وقال: « هذا حديث حسن ». والحاكم في (المستدرك)، ٦٢٣/٣، وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي. وصحح إسناده ابن حجر في (فتح الباري) ١٩٥/٣.

[2]– انظر: جولد سيهر، "مرجع سابق" ص٨٨، ١٠١،

[3]– مصطفى بوهندي، "مرجع سابق"، ص٥٠.

واحد حتى من كعب الأحبار »[1]. ثم يقول بعدها بصفحات: « إن جزءا من حديث كعب دخل في حديث أبي هريرة؛ فأصبح الجميع حديثا مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات، وإن كانت روايات أخرى قد اكتفت بذكر الجزء المرفوع فقط، وإن حذف الجزء الجزء المتعلق بلقاء أبي هريرة بكعب الأحبار قد ساهم في هذا الغلط الكبير الذي جعل كلام كعب كلاما لرسول الله صلى الله عليه وسلم »[2].

وممن تولى كبر هذه الفرية وسعى في نشرها بين الناس هذه الأيام المدعو عدنان إبراهيم، حيث زعم في أكثر من موضع أن أبا هريرة إنما أخذ أحاديثه الكثيرة التي يحدث بها من اليهود[3].

وقرر هذه الدعوى أيضا عبد الحسين شرف الدين بعد ذكره لحديث (خلق الله آدم على صورته) فقال: «ولعل أبا هريرة إنما أخذه عن اليهود بواسطة صديقه كعب الأحبار أو غيره، فإن مضمون هذا الحديث إنما هو عين الفقرة السابعة والعشرين من الإصحاح الأول من إصحاحات التكوين من كتاب اليهود – العهد القديم »[4].

وفي مناقشتنا لعبد الحسين لسنا بصدد إثبات هذا الحديث؛ فإنه مخرج في الصحيحين وفي غيرهما، وقد صحَّحه جمهور الشيعة في مصنفاتهم وشرحوه فـ« لقد أثبت صحة هذا الحديث الخميني في كتابه (زبدة الأربعين حديثاً) ص٢٦٤، **الحديث الثامن والثلاثون بعنوان(أن الله خلق آدم على صورته)**، والذي أورد من طريق أهل البيت حجج الله على خلقه حسب اعتقادهم، ... ثم قال الخميني: وهذا الحديث من الأحاديث المشهورة بين السنة والشيعة، ويستشهد به دائماً، وقد أيّد الإمام الباقر(ع) صدروه وتولّى بيان المقصود منه، وقد علق شيخهم محمد الكراجكي في (كنز الفوائد) تحت عنوان **تأويل الخبر** ما نصه: إن سأل سائل، فقال: ما معنى الخبر المروي عن النبي **صلى الله عليه وسلم** أنه قال: إن الله تعالى خلق آدم على صورته، أوليس ظاهر هذا الخبر يقتضي التشبيه له تعالى بخلقه، فإن لم يكن على ظاهره، فما تأويله ؟ الجواب: قلنا: أحد الأجوبة عن هذا أن تكون الهاء عائدة إلى الله تعالى، والمعنى أنه خلق على الصورة التي أختارها، وقد يضاف الشيئ إلى مختاره. ومنها أن تكون الهاء عائدة إلى آدم، ويكون المراد أن الله تعالى خلقه على صورته التي شوهد عليها، لم ينتقل إليها عن غيرها كتنقل أولاده الذي يكون أحدهم نطفة ثم علقة مضغة، ويخلق خلقا من بعد خلق، ويولد طفلا صغيرا ثم يصير غلاما ثم شابا كهلا، ولم يكن آدم (ع) كذلك، بل خلق على صورته التي مات عليها ... فهل " عبد الحسين " أعلم من الخميني ؟! أم من الشيخ الكراجكي ؟! أم يريد أن يعلم الخميني و الشيخ الكراجكي وأمثاله علم الحديث ؟!! ... مسكين (عبد الحسين) كم مرة يستعمل التقية والكذب والدجل فلا يفلح أبداً!؟ يقول تقية أن أبا هريرة إنما

---

[1] – نفس المرجع، ص٦٣.

[2] – نفس المرجع، ص٧٩.

[3] – قرر هذا في مجالس مصورة على موقع "يوتيوب"، يكفي للاطلاع عليها كتابة اسم الرجل مقرونا باسم أبي هريرة رضي الله عنه في محرك البحث؛ ليجد الباحث مقاطع كثيرة يتهجم فيها هذا الطاعن على أبي هريرة وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم.

[4] – عبد الحسين شرف الدين، "مرجع سابق"، ص٧٢.

أخذه عن اليهود بواسطة صديقه كعب الأحبار أو غيره، فإن مضمون هذا الحديث إنما هو عين الفقرة السابعة والعشرين من الاصحاح الأول من اصحاحات التكوين من كتاب اليهود؛ فهل الخميني والأئمة من أهل البيت أخذوا عن اليهود بواسطة كعب الأحبار؟! أو غيره ؟! نعوذ بالله من هذا الاثم والبهتان، أربعة فطاحل يروون الحديث، ويأبى عبد الحسين إلا أن يتحامل على أبي هريرة رضي الله عنه دحضاً للحق ونصرة للباطل »[1].

وكما اتهم عبد الحسين أبا هريرة رضي الله عنه بالأخذ عن كعب الأحبار –كما رأينا –؛ «اتهمه أيضا أبو رية، وهوَّل هذا الزعم، وصوَّره مؤامرة دبرها كعب الأحبار لبث الإسرائيليات في الدين الإسلامي، وجعل أبا هريرة مطية له من أجل ذلك »[2] حيث قال في وصف كعب « قد سلط قوة دهائه على سذاجة أبي هريرة لكي يستحوذ عليه، وينيمه ليلقنه كل ما يريد أن يبثه في الدين الإسلامي من خرافات وأوهام، وكان له في ذلك أساليب غريبة وطرق عجيبة »[3].

ومناقشة هذه الفرى تستلزم منا النظر في حال كعب الأحبار أولاً والذي اتهمه أبو رية وعبد الحسين وغيرهم بأنه كان يلقِّن أبا هريرة رضي الله عنه الأخبار عن أهل الكتاب، وأنه كان معروفا بالكذب على الصحابة رضي الله عنهم واختلاق الأحاديث عن أهل الكتاب التي لم تكن مذكورة في كتبهم من الأساس[4]، حتى أن الكاتب الشيعي هاشم معروف الحسني وصفه بأنه « معروف بين المحدثين والمؤرخين بالكذب على رسول الله والصحابة الكرام، وإدخال البدع والغرائب والمنكرات بين أحاديث المسلمين »[5].

والصحيح خلاف ذلك تماما حيث إن كعب الأحبار رحمه الله موثق عند جمهور المحدثين والمؤرخين – عكس ما زعم الحسيني – ولم يذهب أحد من علماء الجرح والتعديل إلى تكذيب كعب، بل كلمتهم مجتمعة على توثيقه والثناء عليه، بداية من معاصريه من الصحابة، وصولا إلى باقي الحفاظ والنقاد.

قال أبو الدرداء رضي الله عنه: « **إن عند ابن الحميرية لعلما كثيرا** »[6].

---

[1]– البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان، عبد الله بن عبد العزيز الناصر، ص١٥١-١٥٣.

[2]– محمد عجاج الخطيب، "أبو هريرة راوية الإسلام"، ص٢٤٦.

[3]– أبو رية، "شيخ المضيرة"، ص١٧٢.

[4]– ذهب إلى مثل هذا بعض أفاضل العلماء المصلحين كالشيخ محمد رشيد رضا – غفر الله له – حيث نجده يقول مثلا: « وهذا الجواب من أكاذيب كعب التي كان يغش بها الصحابة والتابعين؛ لاغترارهم بعبادته وكلامه المنمق الذي يرويه عن التوراة وغيرها من كتب بني إسرائيل، ويفسر بها آيات القرآن في أخبارهم وفي أصل الخليقة » (المنار، ٣٤٣/٢٧)، وقال مجيبا عن من ناقشه في تجريحه لكعب ووهب: « ثم ليعلم أن شر رواة هذه الإسرائيليات، أو أشدهم تلبيسًا وخداعًا للمسلمين هذان الرجلان ... ولا يهولنه انخداع بعض الصحابة والتابعين بما بثاه هما وغيرهما من هذه الأخبار » (المنار، ٧٨٣/٢٧).

[5]– هاشم معروف الحسيني، "الموضوعات في الآثار والأخبار"، بيروت، ١٤٠٧هـ، ص١٩١.

[6]– انظر: ابن سعد: أبو عبد الله محمد البصري، "الطبقات الكبرى"، ت: إحسان عباس، بيروت، ط١: ١٩٦٨م، ٤٤٥/٧، وابن عساكر، "مصدر سابق"، ١٥٤/٥٠، والمزي: أبو الحجاج جمال الدين يوسف، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، =

وقال معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: « **ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالبحار، وإن كنا فيه لمفرطين** »[1].

وقد كان كعبٌ يحدِّث على ملإٍ من الصحابة؛ فلم يُعرف عنهم اتهامٌ أو نكيرٌ عليه، وكان توثيقه محل اتفاق، ولذلك قال النووي رحمه الله: « اتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه »[2].

وقال الإمام الذهبي – وهو الخبير في نقد الرجال –: « العلامة الحبر ... وكان حسن الإسلام متين الديانة، من نبلاء العلماء، ... وكان خبيرا بكتب اليهود، له ذوق في معرفة صحيحها من باطلها في الجملة ... رضي الله عنه فلقد كان من أوعية العلم »[3].

وهذا الحافظ ابن كثير العارف بصحائف أهل الكتاب وما وقع فيها من التحريف والتغيير والتبديل يصف كعبا بأنه « من أجود من ينقل عنهم »[4].

فحاصل القول أن « علماء الجرح والتعديل، وهم الذي لا تخفى عليهم حقيقة راوٍ، مهما تَسَتَّر، لم يتهموه بالوضع والاختلاق، والجمهور على توثيقه، ولم نجد له ذكرا في كتب الضعفاء والمتروكين ... وتكاد تتفق كلمة النقاد على توثيقه »[5]، « وما كان لمنصف أن يخدش في عدالته أو يشك في كونه ثقة، بعد ما ثبت من رواية أعلام الصحابة عنه كأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير »[6].

وقد أخرج له الإمام مسلم في مواضع من صحيحه، كما أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي[7].

ثم إنه ليس كل ما ينسب لكعب الأحبار وغيره من رواة الإسرائيليات هو ثابت النقل عنهم، صحيح الإسناد إليهم، بل إن أغلبه إن بُحث فيه؛ وُجِدَ أنه كذب عليهم، كما أن « الوضاعين استغلوا شهرته ... فكذبوا عليه كثيرا لأغراضهم، وكان الكذب عليه أيسر من الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم »[8].

= ت: بشار عواد معروف، بيروت، ط١: ١٤٠٢هـ، ١٩١/٢٤، وابن حجر العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة"، ت: علي البجاوي، بيروت، ط١: ١٤١٢هـ، ٦٤٩/٥.

[1]- انظر: ابن سعد، "مصدر سابق"، ٣٥٧/٢، وابن عساكر، "مصدر سابق"، ١٦٩/٥٠، وابن حجر، "الإصابة" ٦٥٠/٥.

[2]- النووي: أبو زكريا يحي بن شرف، "تهذيب الأسماء واللغات"، بيروت، ٦٨/٢.

[3]- انظر: الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، "تذكرة الحفاظ"، ت: دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن (الهند)، ١٣٧٥هـ، ٥٢/١، و"سير أعلام النبلاء"، ٤٩٠/٣، ٤٩١.

[4]- ابن كثير: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية"، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصر، ط١: ١٤١٧هـ، ٣٦/٣.

[5]- محمد أبو شهبة، "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير"، ص١٠١، ١٠٢.

[6]- محمد حسين الذهبي، "الإسرائيليات في التفسير والحديث"، مصر، ط٤: ١٤٠٨هـ، ص٧٥،٧٦.

[7]- محمد حسين الذهبي، "التفسير والمفسرون"، ١٤٢٤هـ، ١٣٦/١.

[8]- المعلمي، "مرجع سابق"، ص١٣٧.

يقول الأستاذ محمد أبو زهو: « وليس كل ما ينسب إلى كعب ووهب وأضرابهما صحيحا، فقد اختلق عليهم الوضاعون كثيرا؛ ليُرَوِّجوا باطلهم بنسبته إليهم، وتناقل هذه الأخبار المكذوبة بعض القصاصين والمؤرخين والأدباء، وبعض القاصرين من المفسرين على أنها حقائق، من غير أن يتثبتوا من صحة نسبتها إلى من عزيت له، وبدون أن يفطنوا إلى أنهم كانوا يروونها على أنها إسرائيليات بتقدير صحتها عنهم؛ فضلوا وأضلوا، والذنب ليس ذنب كعب ووهب، ولكنه ذنب القصور والتقصير »[1].

وقال الشيخ محمد حسين الذهبي رحمه الله: « أما كعب الأحبار فقد روي عنه ونسب إليه الكثير من الإسرائيليات، وبعض ما نسب إليه حق واضح، وبعضه كذب فاضح، الأمر الذي جعل بعض النقاد يعتقد صحة روايته لكل ما نسب إليه؛ فيكيل له التهم جزافا، ولا يرى كل مروياته الإسرائيلية إلا أكاذيب وأباطيل »[2].

والناظر في كلام خصوم أبي هريرة رضي الله عنه وتحديدهم العلاقة بينه وبين كعب الأحبار ومسلمة أهل الكتاب، يجد أنهم يصورون الأمر على شكلين اثنين:

الأول: أن أبا هريرة رضي الله عنه انخدع بأكاذيب كعبٍ، وراجت عليه أكاذيبه.

الثاني: أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينسب إليه ما سمعه من كعب الأحبار رحمه الله.

أما الوجه الأول فإن أبا هريرة رضي الله عنه وإخوانه من الصحابة كانوا يعرفون أن الكتب التي كان ينقل منها كعب الأحبار وأمثاله من مسلمة أهل الكتاب هي كتب محرفة عن أنبياء بني إسرائيل، والحقيقة أيضا أنهم كانوا يحتاطون في النقل عنهم، ولا يسألونهم عن كل شيء .

ولم يكن أبو هريرة رضي الله مغفلا حتى ينطلي عليه كذب أحد من مسلمة أهل الكتاب، إنما كان أهل علم وفهم، وورع وتقى، قال الإمام الشافعي في وصف الصحابة: « وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمرٍ استُدْرِك به عليهم، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا»[3].

وأبو هريرة في تحديثه عن بعض أهل الكتاب، والنقل عنهم، غير مخالف لشرع الله تعالى، ولا عاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم رواية ونقل ما يحكيه أهل الكتاب، ولم يجعل لهم حرجا في ذلك حين قال: « بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »[4].

---

[1]- محمد أبو زهو، "الحديث والمحدثون"، الرياض، ط٢: ١٤٠٤هـ، ص١٩١.

[2]- محمد حسين الذهبي، "التفسير والمفسرون" ص٧٤.

[3]- البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، "مناقب الشافعي"، ت: أحمد السيد صقر، القاهرة، ط١: ١٣٩٠هـ، ٤٤٢/١.

[4]- أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم٣٤٦١ عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

لكنه صلى الله عليه وسلم – مع ذلك – بين لهم منهج التلقي عن هؤلاء، وموقف المسلم من تلك الأخبار فقال: « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا »[1].

قال ابن حجر: « أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه، أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نبه على ذلك الشافعي ... وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك »[2].

فيستفاد من عبارة الحافظ ابن حجر أن عدم التصديق أو التكذيب هو خاص بما لم يكن مخالفا لشرعنا، أما ما ظهر مخالفته للشرع فالواجب تكذيبه، وما جاء موافقا فيجوز تصديقه. يقول الحافظ ابن كثير: « فما وافق منها الحق مما بأيدينا عن المعصوم قبلناه لموافقة الصحيح، وما خالف شيئا من ذلك، وما ليس فيه موافقة ولا مخالفة لا نصدقه ولا نكذبه بل نجعله وقفا »[3].

بل إن مسلمة أهل الكتاب أنفسهم لم يكونوا يصدقون ويؤمنون بكل ما يجدونه في كتب ملتهم الأولى، إنما كان منهجهم في ذلك منهج الصحابة. قال الأستاذ محمد أبو زهو في شأن مسلمة أهل الكتاب: « أثنى عليهم الصحابة، وزكاهم أهل البصر بالتعديل والتجريح، وذلك لأنهم حكوها عن الكتب غير مصدقين لها على الإطلاق، بل كانت عقيدتهم في ذلك كعقيدة الصحابة: ما جاء على وفق شرعنا صدقوه، وما خالفه كذبوه، وما لم يوافق أو يخالف شرعنا ردوا فيه العلم إلى الله عز وجل»[4].

إن ما ذكره الطاعنون في أبي هريرة رضي الله عنهم من أنه انطلى عليه كذب كعب الأحبار، وراجت عليه دسيسته؛ هو في الواقع انتقاص له ولغيره من الصحابة الذي رووا عن اهل الكتاب، وهو ورمي لهم بالغفلة والسذاجة « كأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبي صلى الله عليه وسلم ودينه وسنته وهديه؛ فقبلوا ما يفتريه عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه ... فهل تراهم مع هذا يتهالكون على رجل كان يهودياً فأسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم بسنين فيقبلون منه ما يخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يفسد دينه ؟ كان الصحابة رضي الله عنهم في غنى تام بالنسبة إلى سنة نبيهم، إن احتاج أحد منهم إلى شيء رجع إلى إخوانه الذين صحبوا النبي صلى الله

---

[1]- أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب التفسير، باب ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]، رقم٤٤٨٥، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب، باب قول النبي ﷺ: « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء »، رقم٧٣٢٦، وفي كتاب التوحيد، باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها لقول الله تعالى: ﴿ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [ال عمران: ٩٣]، رقم ٧٥٤٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[2]- ابن حجر، "فتح الباري"، ٨/١٧٠.

[3]- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر، "تفسير القرآن العظيم" ت: سامي بن محمد سلامة، المدينة المنورة، ط٢: ١٤٢٠هـ، ٥/٣٤٧.

[4]- أبو زهو، "مرجع سابق"، ص١٨٧.

عليه وسلم وجالسوه، وكان كعب أعقل من أن يأتيهم فيحدثهم عن نبيهم فيقولوا: من أخبرك ؟ فإن ذكر صحابياً سألوه فيبين الواقع، وإن لم يذكر أحدا كذبوه ورفضوه، إنما كان كعب يعرف الكتب القديمة فكان يحدث عنها بآداب وأشياء في الزهد والورع، أو بقصص وحكايات تناسب أشياء في القرآن أو السنة، فما وافق الحق قبلوه، وما رأوا باطلاً قالوا: من أكاذيب أهل الكتاب، وما رأوه محتملاً أخذوه على الاحتمال كما أمرهم نبيهم صلى الله عليه وسلم. ذلك كان فن كعب وحديثه. ولم يرو عنه أحد من الصحابة إلا ما كان من هذا القبيل. نعم ذكر أصحاب التراجم أنه سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن عمر وصهيب وعائشة، وعادتهم أن يذكروا مثل ذلك وإن كان خبراً واحداً في صحته عن كعب نظر، فهذه كتب الحديث والآثار موجودة لا تكاد تجد فيها خبراً يروى عن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن وجد فلن تجده إلا من رواية بعض التابعين عن كعب، ولعله مع ذلك لا يصح عنه»[1].

لتأكيد ما سبق بيانه من أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن يقبل كل ما يأتي به كعب الأحبار وغيره من مسلمة أهل الكتاب من الأخبار الإسرائيلية، نسوق رواية تدل على الذي ذكرنا فمن ذلك ما رواه الشيخان[2] عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال: « فيها ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه الله إياه»، فقد اختلف السلف في تعيين هذه الساعة، وهل هي باقية أم رفعت؟ وإذا كانت باقية فهل هي في جمعة واحدة من السنة، أو في كل جمعة منها ؟[3]

قال كعب: ذلك في كل سنة يوم. فقلت [أي أبو هريرة]: بل في كل يوم جمعة. قال: فقرأ كعب التوراة فقال: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال أبو هريرة: ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب، فقال عبد الله بن سلام: قد علمت أية ساعة هي. قال أبو هريرة: فقلت له: فأخبرني بها. فقال عبد الله بن سلام: هي آخر ساعة في يوم الجمعة. فقلت : كيف هي آخر ساعة في يوم الجمعة ؟! وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يصادفها عبد مسلم و هو يصلي)، وتلك الساعة لا يصلى فيها. فقال عبد الله بن سلام: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة يصلي »[4].

---

[1]- المعلمي، "مرجع سابق"، ص١١٣.

[2]- أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة، رقم٩٣٥، وفي كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور، رقم٥٢٩٤، وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء في الساعة التي في الجمعة، ومسلم في (الصحيح)، كتاب صلاة المسافرين، باب في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء، ٥٢١/١، رقم٧٥٧، وفي كتاب الجمعة، باب الساعة التي في الجمعة، ٥٨٣/٢، ٥٨٤، رقم٨٥٢.

[3]- ينظر الخلاف في ذلك في: النووي، "شرح صحيح مسلم،"، ١٣٩/٦، وابن بطال، "مصدر سابق"، ٥٢٠/٢، وابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ت: طارق عوض الله، الدمام، ط٢: ١٤٢٢هـ، ٥٠٥/٥.

[4]- أخرجه مالك في (الموطأ – رواية الليثي)، ١٠٨/١، وأحمد في (المسند)، ٢٠٤/١٦، وأبو داود في (السنن)، كتاب الصلاة، باب فضل الجمعة وليلة الجمعة، ٤٤٢/١، والحاكم في (المستدرك)، ٤٠٦/١، وقال: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه » ووافقه الذهبي فقال: « على شرطهما ». وصححه الألباني في (صحيح أبي داود) ٢١٢/٤.

فهل هذا شأن من ينخدع بأكاذيب كتابِيٍّ أسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم؟ لا والله. بل هو دال على أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن ساذجا يصدق كل ما ينقله مسلمة الكتاب مما يجدونه في التوراة أو الإنجيل أو الصحف، بل كانوا يتعامل مع هذه النصوص على وفق ما أرشده إليه رسوله صلى الله عليه وسلم ما وافق ما عندهم من الوحي قبلوه، وما خالفه رفضوه، وما لم يوافق أو يخالف توقفوا فيه فلم يصدقوه ولم يكذبوه.

أما الوجه الثاني في الطعن في أبي هريرة في كلام خصومه فهو مستلزم للطعن في عدالته وصدقه، حيث أنه متهم بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسبة ما سمعه من كعب الأحبار إليه صلى الله عليه وسلم؛ ويكفي لدحضه نقل توثيق الصحابة والتابعين له، وسنذكر شطرا منه في الفصل الأخير من هذا البحث، رغم أن توثيق أبي هريرة من المسائل التي لم يخالف فيها من يعتبر بقوله من السلف أو الخلف، يقول الإمام أحمد شاكر رحمه الله: « لم تكن الثقة بأبي هريرة محل جدل إلا عند أهل الأهواء، ثم تبعهم من اصطنع الجرأة في الطعن على السنة من المتأخرين»[1]، ثم إنه « لا يمكن لإنسان أن يتصور أبا هريرة الذي روى حديث (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم يكذب على لسان الرسول عليه الصلاة والسلام، وينسب ما يقوله كعب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وخاصة أن كعب الأحبار لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم »[2].

المطلب الرابع: دعوى رد أبي حنيفة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه:

هذه الدعوى أثارها بعض الشيعة قديما، ثم كررها بعض المعاصرين منهم، ومبناها – أي الشبهة – على رواية منقولة عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله يقرر فيها أنه لا يأخذ بقول أبي هريرة رضي الله عنه، وجعلوا هذا القول طعنا من أبي حنيفة في هؤلاء الصحابة المذكورين.

قال أبو رية: « روى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: أقلد من كان من القضاة المفتين من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعبادلة الثلاثة، ولا أستجير خلافهم برأيي إلا ثلاثة نفر- وفي رواية: أقلد جميع الصحابة ولا أستجير خلافهم إلا ثلاثة نفر، أنس بن مالك وأبو هريرة وسمرة بن جندب. فقيل له في ذلك، فقال: أما أنس فاختلط في آخر عمره، وكان يستفتى فيفتي من عقله، وأنا لا أقلد عقله، وأما أبو هريرة فكان يروي كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ »[3]. وعزا هذا القول إلى كتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول)[4] لأبي شامة المقدسي، ثم قال في الهامش: « هذا هو رأي أبي حنيفة فيه وهو من نعلم، والذي ولد في المائة الأولى، والذي أدرك عصر الصحابة..».

---

[1]- انظر تعليقه على دائرة المعارف الإسلامية، الإصدار الاول، ٣٣٥/٧.

[2]- محمد عجاج الخطيب، "أبو هريرة راوية الإسلام"، ص٢٤٦.

[3]- أبو رية، "أضواء على السنة المحمدية" ص١٧٨.

[4]- انظره بتحقيق: صلاح الدين مقبول، الكويت، ١٤٠٣هـ، ص٩٨،٩٩.

وكان قد نقل هذه الرواية عن أبي حنيفة أيضا المرجع الشيعي فتح الله بن محمد الأصبهاني في كتابه (القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع)، ثم قال بعدها: « وليت شعري أن الحنفية لماذا يعتمدون على رواية أبي هريرة بعد ما صدر في حقه عن إمامهم الأعظم وتلميذه الأفخم ما صدر»[1].

ونقل السيد محمد رشيد رضا رحمه الله مثل هذا الطعن عن بعض القساوسة المبشرين الطاعنين في أبي هريرة مع نفس النقل من كتاب أبي شامة، ثم قال رضا عقبه: « إن أبا حنيفة لم يطعن في رواية أبي هريرة بهذه العبارة ولا بغيرها، ولم يتَّهمه بالكذب، وهذه العبارة التي فسرها الطاعن بهواه –لا بما تدل عليه في عرف الفقهاء– لا تنهض حجة له، فالتقليد عند علماء الشرع هو العمل برأي المقلَّد (بفتح اللام) لا بروايته، لا خلاف بين المذاهب في هذا. فأبو حنيفة يقول في هذه الرواية عنه: إنه يقدم رأي الصحابي على رأيه، أي: رأيه الذي يستنبطه من الكتاب أو السنة بالقياس، إلا رأي هؤلاء الثلاثة، وعلل ذلك بقوله: ...أما أبو هريرة فكان يروي كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ والمنسوخ، فقد صرح بأنه كان يروي ما سمعه، وهذا ينفي اتهامه بأنه يكذب »[2]، ثم قال: « وصرح [أي أبو حنيفة] بأنه ما كان يقصد من الرواية استنباط الأحكام منها بالتأمل في معاني الأحاديث، والبحث عن الناسخ والمنسوخ منها؛ ليقدم الأول عند التعارض وحاصل ذلك أنه راوٍ غير مستنبط فيؤخذ بروايته لا برأيه وفهمه. **وهذا صحيح**، فإن أبا هريرة كان يقصد بحفظ الحديث أولاً روايته والاهتداء به بنفسه، وثانيًا: نشر السنة وإيصالها إلى الناس ليهتدوا بها بحسب اجتهادهم، عملاً بوصية النبي صلى الله عليه وسلم، المشهورة في خطبة حجة الوداع؛ إذ قال: (**ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه**)[3]. وفي رواية: (**رُب مبلَّغ أوعى من سامع**). وكلتاهما في البخاري وغيره »[4].

---

[1]– فتح الله بن محمد الأصبهاني، "القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع"، تقديم: حسين الهرساوي، ط١: ١٤٢٢هـ، ص٢٣٥.

[2]– محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ٤٧/١٩.

[3]– جزء من حديث خطبة حجة الوداع: أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «رب مبلغ أوعى من سامع »، رقم٦٧، وباب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، رقم ١٠٤، ١٠٥، وفي كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم١٧٣٩، ١٧٤١، وفي كتاب جزاء الصيد، باب لا يعضد شجر الحرم، رقم١٨٣٢، وفي كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم٤٤٠٦، وفي كتاب الأضاحي، باب من قال: الأضحى يوم النحر، رقم٥٥٥٠، وفي كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ». رقم٧٠٧٨، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢]، رقم٧٤٧٤، ومسلم في (الصحيح)، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، ٩٨٧/٢، رقم١٣٥٤، وفي كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ١٣٠٥/٣، ١٣٠٦، رقم١٦٧٩.

[4]– ينظر: محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ٤٧/١٩.

ورغم تحفظنا على رأي السيد رشيد في رأيه في فقه أبي هريرة وموقف أبي حنيفة منه؛ فإن الذي يعنينا بالدرجة الأولى هو النظر في صحة هذا النقل من أساسه.

النص منقولٌ من كتاب (مختصر المؤمل) لأبي شامة المقدسي، وأبو شامة لم يسنده، إنما ذكره عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة، وهو – أي أبو شامة – « من علماء الشافعية في القرن السابع، بينه وبين محمد بن الحسن عدة قرون، ولا ندري من أين أخذ هذا »[1]، فلا يصح الاحتجاج بهذا القول ما دام لم تثبت نسبته إلى أبي حنيفة. قال المعلمي رحمه الله: « وحكاية مثل هذا عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة لا توجد في كتب الحنفية لا قيمة لها، كما أن هذه الحكاية لا تتعرض للأحاديث التي يرويها الصحابة، وإنما تتعلق بقول الصحابي الموقوف عليه، هل يجوز مخالفته برأيه؟ فحاصلها أن أبا حنيفة يقول: إنه لا يخالف قولَ أحدٍ من الصحابة برأيه سوى أولئك الثلاثة »[2]، فهذا النقل لا يصلح حجة على هذه الدعوى.

وهنا أريد أن أشير إلى مسألتين تؤكدان نفي هذه الرواية عن أبي حنيفة:

الأولى: أن أبا هريرة رضي الله عنه من فقهاء الصحابة وليس مجرد ناقل للحديث؛ فيبعد – مع هذه الحقيقة – استبعاد أبي حنيفة لنقله ورأيه دون سواه من الصحابة ممن لا يبلغ مبلغه في الفهم والاستنباط.

وكما قلت فإن أبا هريرة رضي الله عنه كان مستنبطا للأحكام فقيها مفتيا بشهادة علماء الصحابة، فقد جاء رجل إلى ابن الزبير فسأل عن رجل طلق ثلاثا قبل الدخول، فبعثه ابن الزبير إلى أبي هريرة وابن عباس، وكانا عند عائشة، فذهب الرجل فسألهما، فقال ابن عباس لأبي هريرة: « **أفته يا أبا هريرة، قد جاءتك معضلة**»، **فقال**: «**الواحدة تبينها، والثلاثة تطلقها** »[3].

وقد ذكره ابن حزم في المتوسطين في الفتيا من الصحابة، وذكر معه أبا بكر، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وأبا سعيد، وعثمان بن عفان رضي الله عنهم[4].

وذكر ابن سعد أنه كان ممن يفتي بالمدينة ويحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أن توفي عثمان إلى أن توفي هو[5]، « ومعنى هذا أن أبا هريرة مكث يفتي الناس على ملإ من الصحابة والتابعين ثلاثة وعشرين عاما،

---

[1]– المعلمي، "مرجع سابق"، ص١٧٣.

[2]– نفس المرجع، ص١٧٣.

[3]– أخرجه مالك في (الموطأ – الليثي)، ٥٧١/٢، والبيهقي في (السنن الكبرى)،٥٤٩/٧، والبغوي في (شرح السنة)، ٢٣٢/٩، والطحاوي في (شرح معاني الآثار)، ٥٧/٣.

[4]– ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد، "الإحكام في أصول الأحكام"، طبعة مقابلة على نسخة أحمد شاكر، قدمها: إحسان عباس، بيروت، ٩٢/٥.

[5]– ابن سعد، "مصدر سابق"، ٣٧٢/٢.

وقد ذكره ابن القيم[1] في المفتين من الصحابة، وذكر أنه كان متوسطا في ذلك، وذكر معه في هذه الرتبة أبا بكر، وعثمان بن عفان، وأبا سعيد الخدري، وأم سلمة، وأبا موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل، وسعد بن أبي وقاص»[2].

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: « لم يكن أبو هريرة راوية للحديث فقط بل كان من رؤوس العلم في زمانه، في القرآن والسنة والاجتهاد، فإن صحبته وملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتاحت له أن يتفقه في الدين، ويشاهد السنة العملية عظيمها ودقيقها، فتكونت عنده حصيلة كثيرة من الحديث الشريف، كما اطلع على حلول أكثر المسائل الشرعية التي كانت تعرض للمسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »[3].

الثانية: أن الأحناف على مرِّ العصور يستشهدون بأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعلماؤهم يذكرونها في كتبهم على سبيل الاستدلال، فأنى لهم أن يفعلوا ذلك وإمام مذهبهم لا يحتج بمروياته ولا برأيه؟؟

وعدم اعتداد الأحناف بمرويات أبي هريرة رضي الله عنه زعمه أحمد أمين في (فجر الإسلام)[4] حين نقل عن الأحناف قولهم: «أبو هريرة غير فقيه ... »، والواقع أن الأحناف يستشهدون بحديث أبي هريرة وفقهه، ولم يعرف من خالف منهم في ذلك إلا ما كان من الفخر البزدوي وصاحبيه، وجمهور الحنفية على خلافهم[5].

قال ابن الهمام الحنفي في (التحرير): « وأبو هريرة فقيه »[6]. قال شارحه ابن أمير الحاج: «لم يُعدم شيئاً من أسباب الاجتهاد، وقد أفتى في زمن الصحابة، ولم يكن يفتي في زمنهم إلا مجتهد، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابي وتابعي، منهم ابن عباس وجابر وأنس، وهذا هو الصحيح »[7]. وكفى بشهادة الكمال ابن الهمام شهادة في مدى اعتداد الأحناف بفقه أبي هريرة وأحاديثه.

قال السيد رشيد رضا رحمه الله – ردا على من زعم رد الحنفية لحديث أبي هريرة –: « وما زعمه من رد الحنفيّة للاستشهاد بحديث أبي هريرة لاشتباههم في صدق روايته اعتمادًا على حكاية محرفة نسبها إلى (حياة الحيوان)، فهو باطل، وهذه كتب الحنفيّة في الحديث والفقه تُكّذِّب هذه الدعوى، وصاحب الدار أدرى، ومذهب السواد

---

[1]- ابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، ت: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، ط١: ١٤١١هـ، ١٨/٢.

[2]- أبو زهو، "مرجع سابق"، ص١٦٨.

[3]- محمد عجاج الخطيب، "السنة قبل التدوين"، مصر، ١٤٠٨هـ، ص٤٢٨. وينظر: أبو هريرة راوية الإسلام، له أيضا، ص١٢٨.

[4]- ينظر منه: ص٢٢٠. وينظر أيضا: أبو رية، "شيخ المضيرة"، ص١٥٩، حيث كرر هذا الزعم الباطل.

[5]- انظر: السباعي، "مرجع السابق"، ص٣٤٨، والمعلمي، "مرجع سابق"، ص١٨٦.

[6]- ابن أمين الحاج، "التقرير والتحبير شرح التحرير لابن الهمام"، مصر، ٧٥/٣.

[7]- نفس المصدر، ٧٥/٣.

الأعظم من الفقهاء المجتهدين أن رأي الصحابة ليس بحجة في الشريعة سواء كانوا فقهاء مستنبطين، أو رواة ناقلين، وإنما الحجة في الرواية إذا صحت »[1].

فتبين بعد هذا تهافت هذه الدعوى، وتجلى أن أبا هريرة رضي الله عنه ممن يقبل حديثه ورأيه عند الأحناف، واتضح أن النقل عن أبي حنيفة لا يثبت مسندا متصلا.

المطلب الخامس: بيان سبب كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه وشهادة الصحابة والتابعين له بالعدالة والحفظ:

أحببت عقد هذا المطلب بهذا العنوان لأنه متضمن مزيد نقد للشبهات التي ذكرناها في هذا البحث؛ فإن مجمل الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه أساسه الاستغراب من كثرة أحاديثه مع قصر الفترة التي عاشها مع النبي صلى الله عليه وسلم، بما مؤداه أنه رضي الله عنه كان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينسب إليه ما لم يسمعه منه. وأحاول في هذه النقاط بيان سبب هذه الوفرة في أحاديث هذا الصحابي الجليل مستدلا بنصوص عن السلف، سواء من معاصريه من الصحابة، أو من جاء بعدهم من أعلام الهدى من التابعين وتابعيهم.

السبب الأول: جرأة أبي هريرة على سؤال النبي صلى الله عليه وسلم: من أسباب كثرة مرويات أبي هريرة أنه قصد حفظ أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وضبط أحواله، لأجل أن يستفيد منها، ويفيد الناس، ولأجل هذا كان يلازمه ويسأله، وكان أكثر الصحابة لا يجترئون على سؤاله إلا عند الضرورة، وقد ثبت أنهم كانوا يُسَرُّون إذا جاء بعض الأعراب من البدو وأسلموا؛ لأنهم كانوا يسألون النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أخرج البخاري في الصحيح[2] عن أبي هريرة أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: من أسعد الناس بشفاعتك؟ فقال: « **لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث** ».

ففي هذا الحديث شهادة النبي صلى الله عليه بمدى حرص أبي هريرة على السؤال عن العلم والاستزادة منه، ولا شك أن هذا الحرص يبلغ بصاحبه أن ينال ويسمع ما لا يناله أو يسمعه من هو دونه في الحرص والعناية، وهذا شأن أبي هريرة مع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك من أسباب كثرة حديثه.

ويروى عن أبي بن كعب رضي الله عنه قوله: « **إن أبا هريرة كان جريئًا على أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء لا يسأله عنها غيره** »[3].

---

[1]- محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ٤٨/١٩.

[2]- في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم ٩٩، وفي كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم٦٥٧٠.

[3]- أخرجه أحمد في (المسند)، ١٨١/٣٥، وابن حبان في (الصحيح - إحسان)، ١٠٩/١٦، والحاكم في (المستدرك)، ٦٢٦/٣، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد - بغية الرائد) ٦٠٤/٩: « رجاله ثقات وثقهم ابن حبان »

قلت: في إسناد الحديث أبو معاذ محمد بن معاذ بن محمد بن أبي، قال ابن المديني في (العلل) - فيما نقله عنه الذهبي في - (الميزان) ٣٤٠/٦، وابن حجر في (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة)، ت: إكرام الله إمداد الحق، ٢٠٩/٢ -: « لا نعرف محمدا هذا، ولا أباه، ولا جده في الرواية، وهذا إسناد مجهول ». كما وضعفه الأرنؤوط لهذا السبب أيضا ينظر: تحقيق (مسند الإمام أحمد) ١٨٢/٣٥.

السبب الثاني: ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم: أبان أبو هريرة عن هذا السبب كما في الأثر المنقول عنه سابقا في هذا البحث، وهو أن المهاجرين والأنصار كان يشغلهم الصفق بالأسواق والعمل في أراضيهم، بينما كان هو يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويلازمه كظله.

قال أبو أحمد الحاكم[1]: « كان من أحفظ أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم، وألزمهم له صحبة على شبع بطنه، فكانت يده مع يده يدور معه حيث دار إلى أن مات »[2].

وقال ابن عبد البر في ذلك أيضا: « كان من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار؛ لاشتغال المهاجرين بالتجارة، والأنصار بحوائطهم »[3].

ويروى أن رجلا جاء إلى طلحة بن عبيد الله فسأله: أرأيت هذا اليماني – يعني أبا هريرة ــ – أهو أعلم بحديث رسول الله منكم، نسمع منه أشياء لا نسمعها منكم، أم هو يقول على رسول الله ما لم يقل؟ فقال طلحة: « **أما أن يكون سمع ما لم يسمع فلا أشك، سأحدثك عن ذلك، إنا كنا أهل بيوتات وغنم وعمل، كنا نأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار، وكان مسكينا ضيفا على باب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يده مع يده، فلا أشك أنه سمع ما لم نسمع، ولا تجد أحدا فيه خير يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل** »[4].

قال مصطفى السباعي: « كان من أثر ملازمة أبي هريرة للرسول صلى الله عليه وسلم ملازمة تامة، أن اطلع على ما لم يطلع عليه غيره من أقوال الرسول وأعماله ... والمستشرقون، ومن لف لفهم يتظاهرون باستغراب قوة

---

[1]– هو محمد بن محمد بن إسحاق الكرابيسي النيسابوري، المعروف بالحاكم الكبير، صاحب كتاب (الكنى)، ولد في حدود سنة ٢٩٠هـ، طلب العلم وهو كبير له نيف وعشرون سنة فرحل الى الشام والجزيرة والحجاز وخراسان،وسمع من خلق كثير جدا، ثم ولي قضاء "الشاش" سنة ٣٣٣هـ وكذا قضاء "طوس"، ولزم نيسابور في آخر حياته فتوفي بها بعد أن كف بصره سنة ٣٧٨هـ. انظر: ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، "المنتظم المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"، ت: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، ط١: ١٤١٢هـ، ١٤٦/٧، والذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٣٧٠/١٦، والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "طبقات الحفاظ"، بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ، ص٣٨٨، والزركلي، "مرجع سابق"، ٢٠/٧.

[2]– ابن حجر، "الإصابة"، ٤٣٣/٧.

[3]– ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، ط١: ١٤١٢هـ، ت: علي بجاوي، ١٧٧١/٤.

[4]– أخرجه: أبو يعلى في (المسند)، ١١/١٣، والبزار في (البحر الزخار)، ١٤٧/٣، والترمذي في (السنن)، كتاب المناقب، باب مناقب أبي هريرة، ٦٨٤/٥، وقال: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق ». وأخرجه أيضا الحاكم في (المستدرك)، ٦٢٧/٣، وقال: « هذا صحيح على شرط الشيخين ». وقال الذهبي في التلخيص: « على شرط مسلم».

الحفظ عند أبي هريرة إلى هذا الحد، ولو نظروا إلى الأمر بعين الإنصاف، وعلى ضوء علم النفس وعلم الاجتماع؛ لما وجدوا فيه غرابة ولا بعدا، فلكل أمة ميزة تمتاز بها على غيرها »[1].

وقال الأستاذ أبو زهو رحمه الله: « كثرة أحاديث أبي هريرة مع تأخر إسلامه ... إنما ترجع إلى انقطاعه عن الدنيا إلى مجالسة النبي صلى الله عليه وسلم وملازمته إياه سفرا وحضرا »[2].

السبب الثالث: جودة حفظه وقوة ذاكرته: فأبو هريرة رضي الله عنه كان جيد الحفظ، قوي الذاكرة، وهو ما شهد به جلُّ الأئمة والعلماء، وهذه بعض نصوصهم في ذلك:

قال الإمام الشافعيّ: « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره »[3].

وقال الإمام البخاري: « روى عنه نحو ثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره»[4].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: « كان أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره»[5].

وقال الذهبي: « وأبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من رسول الله وأدائه بحروفه »[6].

قال ابن حجر: « إن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية في عصره »[7].

ولا بأس هنا بذكر قصة تبين مدى حفظ أبي هريرة، وأن حفظه لم يتغير بمرور الوقت، فقد أخرج الحاكم[8] وغيره عن أبي الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم قال: « دعا مروان أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، و جعل يسأله، وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول؛ دعا به فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، و لا قدم و لا أخر ».

قال الذهبي معلقا على هذه القصة: « هكذا فليكن الحفظ »[9].

السبب الرابع: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالحفظ[10]: أخرج النسائي وغيره أن رجلاً جاء إلى زيد بن ثابت، فسأله فقال له زيد: « **عليك بأبي هريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله**

---

[1]- السباعي، "مرجع سابق"، ص٢٢٦.

[2]- أبو زهو، "مرجع سابق"، ص١٦٠.

[3]- الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس، "الرسالة"، ت: أحمد شاكر، القاهرة، ط٣: ١٤٢٦هـ، ص٢٨١.

[4]- نقله عنه ابن حجر في "الإصابة"، ٤٣٢/٧.

[5]- أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، "معرفة الصحابة"، ت: عادل العزازي، الرياض، ط١: ١٤١٩هـ، ١٨٨٦/٤.

[6]- الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٦١٩/٢.

[7]- ابن حجر، "الإصابة"، ٤٣٨/٧.

[8]- في (المستدرك)، ٦٢٦/٣، وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

[9]- الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٥٩٨/٢.

[10]- ينظر: أبو زهو، "مرجع سابق"، ص١٦٠.

ونذكره إذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلينا فقال: عودوا للذي كنتم فيه. قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمّن على دعائنا، ودعا أبو هريرة فقال: إني أسألك مثل ما سأل صاحباي، وأسألك علمًا لا يُنسى. فقلنا: يا رسول الله ونحن نسألك علما لا ينسى. فقال: سبقكم بها الغلام الدوسي »[1].

السبب الخامس: تصديه للتحديث: من أسباب كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه – أيضا –أنه تصدى للتحديث عن قصد؛ لأنه كان يحفظ الحديث؛ لأجل أن ينشره، وأكثر الصحابة كانوا ينشرون الحديث عند الحاجة إلى ذكره في حكم، أو فتوى أو استدلال، والمتصدي للشيء يكون أشد تذكرًا له، ويذكره بمناسبة وبغير مناسبة؛ لأنه يقصد التعليم لذاته، وهذا السبب لازم للسبب الأول من أسباب كثرة حديثه.

هذا التصدي هو ما مَيَّزه عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ حتى من الخلفاء الراشدين الذين عنوا بأمور الحكم وسياسة الرعية، في حين كان هو متفرغا غاية التفرغ للتحديث والتعليم، وبالتالي فإن « انصراف أبي هريرة إلى العلم والتعليم، واعتزاله السياسة، واحتياج الناس إليه لامتداد عمره؛ يجعل الموازنة بينه وبين غيره من الصحابة السابقين، أو الخلفاء الراشدين غير صحيحة، بل هي خطأ كبير »[2].

السبب السابع: تحديثه رضي الله عنه عن غيره من الصحابة: لم يكتف أبو هريرة بالتحديث بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، بل كان يحدث أيضا بما سمعه من إخوانه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من أسرار كثرة مروياته، قال السيد رشيد رضا: « كان يحدث بما سمعه وبما رواه عن غيره من الصحابة ... فقد ثبت عنه أنه كان يتحرى رواية الحديث عن قدماء الصحابة، فروى عن أبي بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأُبيّ بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة، وبصرة الغفاري، أي أنه صرح بالرواية عن هؤلاء، ومن المقطوع به أن بعض أحاديثه التي يصرح فيها باسم صحابي كانت مراسيل؛ لأنها في وقائع كانت قبل إسلامه، ومراسيل الصحابة حجة عند الجمهور »[3].

وهذا لا شك أتاح لأبي هريرة أن يكون زاده من الحديث النبوي عظيما.

قال محمد عجاج الخطيب: « ثم إن ما رواه لم يكن جميعه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل روى عن الصحابة رضوان الله عليهم، ورواية بعض الصحابة عن بعض مشهورة مقبولة لا مأخذ عليها، فإذا عرفنا هذا؛ زال العجب العجاب الذي تصوره مؤلف كتاب (أبو هريرة) وغيره »[4].

---

[1]– أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)، ٣٤٧/٥، والطبراني في (الأوسط)، ٥٤/٢، والحاكم في (المستدرك)، ٦٢٤/٣، وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

[2]– محمد عجاج الخطيب، "السنة قبل التدوين"، ص٤٥١.

[3]– محمد رشيد رضا، "مرجع سابق"، ٣٩/١٩.

[4]– محمد عجاج الخطيب، "السنة قبل التدوين"، ص٤٥٠. وينظر: أبو زهو، "مرجع سابق"، ص١٥٧.

فهذه الأسباب – لمن تدبرها – كفيلة بإزالة الريب الذي قد يقع في النفس من كثرة حديث أبي هريرة ولو نظر خصوم أبي هريرة رضي الله عنه والطاعنون فيه « نظرة مجردة من الهوى لأدركوا أن ما روي عن أبي هريرة من الأحاديث لا يثير العجب والدهشة، ولا يحتاج إلى هذا الشغب الذي اصطنعه أهل الأهواء، وأعداء السنن، وإن ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أسمعه منه أم من الصحابة لا يُشك فيه لقصر صحبته، بل إن صحبته تحتمل أكثر من هذا، لأنها كانت في أعظم سنوات دولة الإسلام دعوة ونشاطا، وتعليما وتوجيها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »[1].

خاتـــــــــــمة

بعد استعراض أبرز الشبهات المثارة حول عدالة أبي هريرة رضي الله عنه وحفظه، ومناقشتها مناقشة علمية على ضوء النصوص الشرعية والقواعد العلمية والعقلية والشواهد التاريخية؛ يمكن استخلاص الآتي:

١. إن ما أثاره خصوم أبي هريرة والطاعنون فيه من المعاصرين أغلبه منقول عن المستشرقين الذين سبقوهم إلى تقرير هذه الشبهات، والملفت أن أولئك الطاعنين استخدموا نفس الحجج والشواهد التي أتى بها المستشرقون، ثم زعموا أنها نتاج اجتهادهم الخاص، وبحثهم الحر المجرد.

٢. سرُّ الحملة الشديدة على الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه – دون غيره من الصحابة – من قبل خصومه المعاصرين من أعداء السنن، هو رغبة هؤلاء في التنصل من الأحكام الشرعية – العلمية منها والعملية– التي دلت عليها ألوف الأحاديث التي رواها أبو هريرة بما مؤداه إلغاء شطر من السنة النبوية الصحيحة.

٣. إن خصوم أبي هريرة نظروا إلى بعض الآثار المروية عن بعض الصحابة في استغراب كثرة حديثه رضي الله عنه نظرة من يسيء الظن؛ إذ أن تلك النقول – لمن تأملها بدقة – لا تدل على شك الصحابة وارتيابهم من كثرة حديثه فضلا عن انكارهم عليه، بل هي في حقيقتها إقرار منهم بما حازه من فضل ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم، وسعة حفظه وجرأته على سؤاله، وقد نقلت في آخر البحث بعض الآثار عن السلف في تقرير ذلك وإثباته.

كما أن الاستغراب والتعجب من كثرة الرواية لا يقتضي الطعن والتهمة، وقد مر بنا إقرار الصحابة بأن أبا هريرة كان جريئا على سؤال النبي صلى الله عليه وسلم، وبأنه رضي الله عنه سمع أكثر مما سمعوا كونه كان متفرغا لذلك تمام التفرغ.

٤. بلغ التحامل ببعض خصوم أبي هريرة رضي الله عنه حد اتهامه بالجنون وخفة العقل، وهي دعوى عريضة لا دليل عليها ولا برهان، بل هي دالة على لجوء بعض المعاصرين في نقدهم إلى التجني وحمل النصوص

[1] – محمد عجاج الخطيب "السنة قبل التدوين"، ص٤٥٢. (بتصرف يسير)

ما لا تحتمل، إرضاء لشهوة الطعن والانتقاص، ونظير هذه التهمة الجائرة طعن البعض في نسب أبي هريرة وزعمهم بأنه رضي الله عنه ذو نسب مغمور وأصل مجهول.

٥. اتهام أبي هريرة رضي الله عنه بنسبة ما سمعه من كعب الأحبار إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليه ألبتة، وكعبٌ رحمه الله وثقه الصحابة والتابعون والأئمة النقاد والمؤرخون خلافا لما زعمه كثير من المحْدَثِين، وصنيع أبي هريرة رضي الله عنه وغيره من الصحابة في رواية ما نقل إليهم من أخبار بني إسرائيل جائز بالنص النبوي الذي أباح ذلك، وهم مع ذلك لم يكونوا يقبلون كل ما يسمعونه من الإسرائيليات؛ فضلا عن أن ينسبوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذبا وتزويرا، وقد مر في البحث مناقشة أبي هريرة رضي الله عنه لعبد الله بن سلام في حديث ساعة الجمعة، وكيف أنه رضي الله عنه عرض قول ابن سلام على النص النبوي، وهو دليل على صدقه ونزاهته وتحريه في الرواية، فهل هذا حال من يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟! حاشا وكلا.

هذا ما تيسر جمعه وتحريره في هذا البحث، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو هريرة راوية الإسلام، محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة – مصر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢. أبو هريرة الدوسي، عبد الحسين شرف الدين الموسوي، (د، ط)، (د، ت).

٣. الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، (د، ط)، (د، ت).

٤. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، طبعة قوبلت على النسخة التي حققها أحمد شاكر، قدم له: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة – بيروت، (د، ط)، (د، ت).

٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: علي البجاوي، ط١: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٦. الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة – مصر، ط٤: ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٧. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة – مصر، ط٤: ١٤٠٨هـ.

٨. الإصابة في تمييز الصحابة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل – بيروت، ط١: ١٤١٢هـ.

٩. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف – القاهرة، ط٦، (د، ت).

١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١١. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١٥: ٢٠٠٢م.

١٢. أكثر أبو هريرة دراسة تحليلية نقدية، مصطفى بوهندي، ط١: ٢٠٠٢م.

١٣. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة المحمدية" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، علام الكتب – بيروت، (د، ط)، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٤. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمر البزار العتكي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، ومكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

١٥. البداية والنهاية، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للنشر والتوزيع – مصر، ط١: ١٤١٧هـ-٢٠٠٦م.

١٦. البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان، عبد الله بن عبد العزيز الناصر، (بحث بصيغة وورد منشور على الشبكة).

١٧. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر – بيروت، (د، ط)، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٨. تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلمة بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر – بيروت، (د، ط)، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٩. تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن (الهند)، ١٣٧٥هـ -١٩٩٥م، ودار الكتب العلمية – بيروت.

٢٠. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر – بيروت، ط١: ١٩٩٦م.

٢١. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢٢. تفسير غريب ما في الصحيحين، محمد بن أبي نصر الأزدي الحميدي، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة – القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٢٣. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية، (د، ط)، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٤م.
٢٤. التقرير والتحبير على تحرير الإمام الكمال ابن الهمام، ابن أمير الحاج، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – مصر (سنة الطبع غير واضحة في طرة الكتاب).
٢٥. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية – بيروت، (د، ط)، (د، ت).
٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٢٧. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، المطبعة الجمالية – مصر، ط١: ١٣٢٩هـ-١٩١٠م.
٢٨. الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، محمد محمد أبو زهو، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – الرياض، ط٢: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٣٠. دائرة المعارف الإسلامية، الإصدار الأول، مجموعة من المستشرقين، ترجمة: أحمد الشنتاوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، دار المعرفة – بيروت، ١٩٣٣م.
٣١. دفاع عن أبي هريرة، عبد المنعم صالح العزي، دار القلم – بيروت، ومكتبة النهضة – بيروت-بغداد، ط٢: ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٣٢. دفاع من وحي الشريعة ضمن دائرة السنة والشيعة، السيد حسين رجا، طهران، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٣. الرسالة للإمام المطلبي، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة التراث – القاهرة، ط٣: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٣٤. السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة – مصر، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٥. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي – بيروت، ١٩٨٥م.
٣٦. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط٢: ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٣٧. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٣٨. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن الشلبي، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٣٩. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم – بيروت، ط١: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٠. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤١. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق – بيروت، ط٢: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٢. شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن عبد الله بن إبراهيم، مكتبة الرشد – الرياض، ط٢: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٤٣. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، ترقيم ومراجعة: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب – بيروت، ط١: ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٤٤. شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو رية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط٤: ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٤٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٤٦. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، (د، ط)، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٤٧. صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع – الكويت، ط١: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٤٨. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجا النيسابوري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، توزيع: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٤٩. صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية – القاهرة، ط١: ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.

٥٠. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ط٧، (د، ت).

٥١. ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٥٢. طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٥٣. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد الهاشمي البصري، تحقيق: أحسان عباس، دار صادر –بيروت، ط١: ١٩٦٨م.

٥٤. الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت (د، ط)، (د، ت).

٥٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي – الدمام، ط٢: ١٤٢٢هـ.

٥٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الحطيب، دار المعرفة – بيروت، (د، ط)، ١٣٧٩هـ.

٥٧. القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، فتح الله بن محمد الأصهاني، تحقيق: حسين الهرساوي، تقديم: جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، ط١: ١٤٢٢هـ.

٥٨. الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس: رواية يحي بن يحي الليثي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط٢: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٥٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار مأمون للتراث – دمشق – بيروت، (د، ط)، (د، ت).
٦٠. مختصر القول المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، تحقيق: صلاح الدين مقبول، مكتبة الصحوة الإسلامية – الكويت، ١٤٠٣هـ.
٦١. مذاهب التفسير الإسلامي، إجنتس جولد سيهر، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي – مصر، ومكتبة المثنى – بغداد، (د، ط)، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
٦٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، متضمنة انتقادات الذهبي، وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي لمقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط١: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٦٣. المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف – القاهرة، ط٤: ١٩٨٠هـ-١٩٨١م.
٦٤. مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون للتراث-دمشق-بيروت، ط٢: ١٤١٠هـ-١٩٨٤م.
٦٥. مسند الإمام أحمد بن حنيل، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١: ١٣١٦هـ-١٩٩٥م.
٦٦. المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد ابم أبي شيبة، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، تقديم: سعد الحميد، مكتبة الرشد – الرياض، ط١: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٦٧. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين- القاهرة، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، (د، ت)، ١٤١٥هـ.
٦٨. معرفة الصحابة، أبي نعيم احمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن-الرياض، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٦٩. مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث-القاهرة، ط١: ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م. .
٧٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة: نعيم زروز، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٧١. الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة، هاشم معروف الحسيني، دار التعارف للمطبوعات-بيروت، (د، ط)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٧٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر احمد الزاوي، مؤسسة التاريخ العربي-بيروت، (د، ط)، (د، ت).
٧٤. وسائل الشيعة إلى تحرير مسائل الشريعة، محمد الحر العاملي، مؤسسة آل البيت – قم، ط١: ١٤٠٩هـ.

الدوريات

١. مجلة المنار، محمد رشيد رضا، مطبعة الجماميز- مصر، ط٢: ١٣٢٧م.

٢. صحيفة اليوم السابع، العدد الثامن، ٠٢ديسمبر٢٠٠٨م.

٣. صحيفة روز اليوسف، العدد: ٣٧٤٢، ٢٠٠٠/٢/٢٦م.